

« الفئات الاجتماعية وملكية الارض في بلاد الشام »

(في الربع الاخير من القرن السادس عشر)

د. عبد الكريم رافق

جامعة دمشق

١ - مقدمة :

حددت فترة البحث في الربع الاخير من القرن السادس عشر لسببين : أولهما توافر سجلات شرعية من محاكم دمشق وحلب وحماة في آن واحد ، وثانيهما ، حدوث متغيرات خاصة بهذه الفترة . وتعد وثائق المحاكم الشرعية من المصادر الاساسية التي تعنى بالبنى الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، والتي على ضوئها يمكن تفسير التاريخ السياسي بشكل معمق وعقلاني . ويرجع اقدم هذه الوثائق في حماة الى ٩٤٢هـ/ ١٥٣٥ - ١٥٣٦ م ، وفي حلب الى ٩٤٣/ ١٥٣٦ - ١٥٣٧ ، أما وثائق دمشق فلا تتوافر حتى ٩٩١ - ٩٩٣/ ١٥٨٣ - ١٥٨٥ ، ثم تعود لتتقطع حتى الثلاثينات من القرن التالي بسبب الضياع أو التلف . وتوافر الوثائق من المدن الثلاث في وقت واحد يضيف على هذه الفترة أهمية وثائقية خاصة تجعل البحث أكثر شمولاً لمناطق بلاد الشام وأقرب الى الدراسة المقارنة سواء بالنسبة للمؤسسات أم لعلاقة الفئات الاجتماعية بملكية الارض وطرق التصرف بها .

ويتميز الربع الاخير من القرن السادس عشر بظهور عدد من المتغيرات الهامة في بلاد الشام ، وفي غيرها من الاقطار العربية ، وحتى غير العربية ، التي كانت خاضعة للحكم العثماني ، وذلك بفعل عوامل دولية وعثمانية ومحلية . وطبيعي أنه تبقى لكل منطقة خصوصيتها .

فعلى النطاق الدولي أدى تدفق الفضة آنذاك من العالم الجديد - أمريكا - عبر اسبانيا الى اضطراب النقد في الدول الاوربية ، ووصل تأثير ذلك الى الدولة العثمانية فارتبك نقدها ، وانهارت قيمة وحدته الاساسية من الفضة وتسمى أقجة أو أسبر (١) . وقد واجهت الدولة ذلك بتخفيض قيمة الاقجة في عام ١٥٨٤ من خمس درهم الى ثمن درهم ، مما رفع سعر الذهب وزاد في الازمة المالية ، اذ تهافت التجار الاوربيون على شراء المواد الخام من الدولة العثمانية بأسعار متدنية . وجرى تخفيض للعملة في السنة ذاتها في بلاد الشام ومصر ومن قبلهما في اليمن (٢) .

« ملكية الارض وانرها في التبدلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي » ، لجنة كتابة تاريخ

العرب بجامعة دمشق - ندوة ، ٢٨ ٣٠/ ١١/ ١٩٨٨ .

دراسات تاريخية ، ٣٥ و ٣٦ اذار - حزيران ١٩٩٠ .

وكانت الدولة العثمانية آنذاك، بعيد وفاة أشهر سلاطينها سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦)، تعاني من ضائقة اقتصادية مردها ضياع كثير من مواردها الاقتصادية على أيدي أصحاب الاقطاعات العسكرية الذين قامت الدولة بالتوسع بواسطتهم في مراطها الاولى . ولكن أهميتهم العسكرية تضاءلت بعد ذلك بسبب تعلقهم باقطاعاتهم ، ودفعهم مال البدل عوضا عن الخدمة العسكرية ، واستيلائهم بالتالي على موارد اقطاعاتهم دون تقديم عمل مقابل . ولم يكن الجيش الانكشاري الذي اعتمدته الدولة في أوائل القرن الخامس عشر ، ودفعت له المرتبات بدل الاقطاعات ، بأحسن حالا آنذاك فساء ولم يعد مقتصرا ، كما في أيامه الخوالي ، على المجندين من البلقان ، الذين قاموا بدور هام في الفتوحات العثمانية ، فدخلته عناصر من المسلمين الاحرار ، الذين كان هدفهم الحفاظ على مصالحهم من خلاله واستخدامه للوصول الى السلطة . لذا غدا هذا الجيش ، في غياب الانتصارات الكبرى ، عنصر اضطراب ، فتدخل في السياسة ، وأرهب السلاطين العثمانيين بعد أن كان يرهب أوربا ، وتبددت الاموال التي أنفقت عليه دون مقابل يذكر .

وعم السوء أيضا ملتزمي الضرائب فاحتكروا الالتزام المحدد بسنة واغتصبوا كثيرا من الاموال لانفسهم . ولهذه الاسباب مجتمعة ضاع جزء كبير من موارد الدولة مما زاد في اضطراب الوضع الاقتصادي فيها ، وبخاصة بعد توقف الفتوحات وتقلص الحدود ، مما حال دون حصول الدولة على مناجم معدنية اضافية تدعم بها نقدها . وعبثا حاولت في عشرينات القرن السابع عشر أن تستبدل بالاقجة وحدة نقد فضية جديدة هي البسرة ، ثم القرش أواخر القرن لأن عوامل الضعف كانت مستشرية في الدولة (٣) .

انعكست التطورات السابقة على أوضاع الدولة العثمانية ككل فشهدت اليمن ثورات العساكر فيها بسبب تدني القيمة الشرائية لمرتباتهم ، واستغل الائمة الزيديون فيها هذا الوضع فثاروا على الدولة ، وقضى على ثورتهم سنان باشا ، والي مصر ، بين عامي ١٥٦٩ و ١٥٧١ . ولكنهم عادوا الى الثورة ، ونجحوا في اخراج العثمانيين من اليمن عام ١٦٣٥ . وكان اليمن بذلك أول ولاية عربية تتخلص من الحكم العثماني . ولم يعد العثمانيون الى اليمن من جديد حتى عام ١٨٧٠ بعد فتح قناة السويس . وفي مصر قامت ثورات عسكرية كبرى بين عامي ١٥٨٩ و ١٦٠٩ بسبب فرض العساكر ذوي الرواتب المتدنية ضرائب اضافية لهم ومحاولة الدولة قمعهم . واستغل الثورات المماليك الناقمون على العثمانيين فزادوا في تأجيجها . وفي العراق استغل الصفويون ثورات العساكر بزعامة يكر الصوباشي فاحتلوا بغداد في عام ١٦٢٣ ، وأخرجهم العثمانيون منها في عام ١٦٣٩ . وفي الاناضول ظهر عدد من الزعماء الثائرين ، في العقد

الاخير من القرن السادس عشر والعقد الاول من القرن السابع عشر ، عرفوا بالتركية باسم الجلالية ، وجمعوا من حولهم قوات مرتزقة من الفلاحين الفقراء الذين تضرروا من القحط والانهييار الاقتصادي . وكان أحد هؤلاء الجلالية علي باشا جانبلاط الذي استولي على حلب لعدة سنوات في العقد الاول من القرن السابع عشر . وتمثل جميع هذه الثورات ردود فعل الولايات على السلطة المركزية وعلى الضائقة الاقتصادية في آن (٤) .

ولم تكن بلاد الشام بمنأى عن هذه الثورات ، ذات الاسباب الاقتصادية ، ولكنها لم تكن فيها بمثل العنف الذي كانت عليه في اليمن ومصر وبغداد بسبب عدم وجود قوى فيها أو حولها توازي الزيدية في اليمن والمالكيك في مصر والصفويين المهددين للعراق . كما أنها كانت بمتناول القوات العثمانية القريبة منها . ومع ذلك شهد العقد الاخير من القرن السادس عشر ظهور أعتى الثائرين فيها وهو فخر الدين المعني الثاني امير الشوف وجبل لبنان (١٥٩٠ - ١٦٣٥) .

وكانت الاوضاع الاقتصادية مضطربة في بلاد الشام بسبب الازمة النقدية ، وكذلك العوامل الطبيعية كالقحط والطاعون . ونتج عن ذلك غلاء الحبوب وارتفاع اسعار الخبز بشهادة الاخباري الدمشقي المعاصر شرف الدين موسى الانصاري(٥) . واستغل الجنود الانكشارية في الشام هذه الضائقة ففرضوا الضرائب الاضافية على الاهلين ، وسيطروا على عدد من قرى حلب وابتزوا الاموال من فلاحيه . ويصف المحبي ذلك بقوله : «وكان بعض كبار الجند قد تقفوا في حلب وقتلوا وجاروا خصوصا طواغيتهم خداوردي وكنعان الكبير وحمزة الكردي وامثالهم .. واستولوا على اكثر قراها فلما رأى نصوح ياشا (والي حلب) ما فعلوه وما استولوا عليه منها ومن قراها بحيث قلت أموال السلطنة وصارت أهالي القرى كالارقاء لهم رفع أيديهم عن قراها وجلاهم عن تلك البلاد ووقع بينه وبينهم وقعة» (٦) .

واتاح مقتل زعماء الانكشارية الاغراب هؤلاء ، خداوردي وكنعان الكبير وحمزة الكردي ، وآخرين مثل آق يناق وقره يناق وحسن التركماني وعلي بن الارناؤوط ، المجال للسكان العرب في بلاد الشام للتسرب الى قيادات الجند الانكشاريين والسيطرة على هذا الجيش بالتدريج . ولا ادل على ذلك من الفرمان الذي وجهه السلطان العثماني ، في جمادى الاولى ٩٨٥ / (تموز ١٥٧٧) ، الى والي دمشق يأمره فيه ان تملأ الشواغر في الجيش الانكشاري بالاروام (الاتراك) وليس بالسكان المحليين yerlü tat ولا الاغراب (٧) . واستمر السكان العرب في دمشق بخاصة ، وعلى رأسهم تجار الحبوب الاثرياء في الميدان ، بالتسرب الى الجيش الانكشاري حتى سيطروا عليه من الداخل فأصبح أفرادهم دمشقيين يملابس عسكرية يدافعون عن مصالحهم مما اضطر

السلطان الى ارسال جيش جديد موال له في عام ١٦٥٩ عرف افراده بالقابي قول (عبيد السلطان) . ومنذئذ أصبح في دمشق طائفتان عسكريتان : الانكشارية المحلية التي عرفت باليرلية ، والانكشارية القابي قول . وبذلك تمكن السكان العرب من اختراق المؤسسة العسكرية في دمشق ، وتلتها مؤسسات أخرى . وشهدت الفترات التالية اشتداد الصراع بين الطائفتين الى ان ألغيت الانكشارية في الدولة عام ١٨٢٦ . وفي حلب حيث لم يتمكن سكانها من السيطرة على الجيش الانكشاري فيها بسبب قرب حلب من مركز السلطنة ، فانهم وجدوا منفذا لهم في طائفة الاشراف التي انتسبوا اليها وقتلوا من خلالها الجيش الانكشاري ، لتعارض مصالح الطرفين (٨) .

وهكذا يتبين لنا أن الازمة الاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية ، في الربع الاخير من القرن السادس عشر ، قد تركت آثارها في بلاد الشام وأفرزت فئات اجتماعية متنفذة ذات صفة عسكرية ، اقطاعية وانكشارية ، سيطرت على موارد البلاد بتصرفها بالارض عن طريق الاقطاع أو الالتزام ، وشاركت بالتالي في السوق العقارية بنسبة فاقت نسبة الفئات الاجتماعية الاخرى الاقل نفوذا .

٢ - الملكية والاقطاع والعلاقات الزراعية :

شغلت أراضي الدولة الحيز الاكبر من اهتمام الادارة العثمانية وبشكل فاق قضايا الملكية الخاصة والوقف . وكانت الملكية الخاصة مصانة الجانب تطبق فيها قواعد الشريعة الاسلامية . وتمركزت بفالييتها في مناطق التجمعات السكانية ، في المدن والقرى أو بجوارها ، وقل وجودها في المناطق البعيدة لتعذر حمايتها واستغلالها ، وبخاصة في اوقات اضطراب الامن . وتآلفت الملكية الخاصة بمعظمها من عقارات سكنية كالدور والبيوت والاحواش ومقاسمها ، وتجارية مثل الدكاكين والخانات والقيساريات والطواحين والبوانك ، وزراعية مثل البساتين والكروم . وتضخمت الملكية الخاصة في القرن التاسع عشر ، بعد صدور قانون الاراضي العثماني لعام ١٨٥٨ الذي اباح حق الملكية للمتصرفين بأراضي الدولة وما تلا ذلك من بيعهم لها ، فظهرت عندئذ الملكيات الكبيرة المنتشرة في مختلف المناطق . وكانت بمعظمها ملكيات غائبة ، أي أن أصحابها يسكنون مراكز المدن ولا يعملون مباشرة بالزراعة ، وانما تعاملوا مع الارض كسلعة تباع وتشتري ، بهدف الربح ، وذلك خلافا لما كان عليه الامر في الملكيات التي كانت مصدر عيش لاصحابها الذين يعملون فيها ، وبالتالي يضمنون بيعها . ويدخل في اطار الملاكين الكبار ، بعد قانون ١٨٥٨ ، رؤساء العشائر الذين سجلوا الاراضي التي كانت مشاعا للقبيلة بأسمائهم .

ولم تحدث تطورات تستدعي الاهتمام بالملكية الخاصة في الربع الاخير من القرن

السادس عشر سوى ما سنتطرق اليه فيما يعد من شراء أصحاب الاقطاعات والمترمين من الاغراب ، من وفر مواردهم ، عقارات سكنية وتجارية في مراكز المدن ، مما حولهم الى ملاكين مستقرين فيها . وزاد ذلك من التنوع السكاني في هذه المدن . ويمكن تتبع الاماكن التي سكنوها ، أو تملكوا العقارات فيها ، وكذلك الاعمال التي مارسوها ، والفعاليات التي وظفوا اموالهم فيها ، وامتزاجهم مع السكان في بحوث خاصة بذلك .

أما الوقف ، بنوعيه الخيري والاهلي (الذري) ، فقد شغل اهتمام المحاكم الشرعية باستثماره ، وتعيين المتولين والنظار عليه ، ورصد موارده لاصلاح العقارات التي يتألف منها ، وانفاق ما فضل على الموقوف عليه ، سواء كان ذلك اماكن دينية أو خيرية ذات نفع عام ، أم ذرية الواقف . وقد اختلفت نسبة الوقف الخيري الى الاهلي من فترة الى أخرى ، وذلك لاسباب سياسية واقتصادية واجتماعية . ففي الربع الاخير من القرن السادس عشر ، مثلا ، كانت نسبة الوقف الخيري هي الغالبة بسبب بناء الولاة العثمانيين العديد من الجوامع مثل جوامع لالا باشا والمرادية والدرويشية والسنانية بدمشق ، وجامع بهرام باشا في حلب . وكان ذلك استمرارا لتقاليد سابقة بنيت فيها التكايا والجوامع ، وكذلك المدارس والسبل والخانات . وينطبق هذا الامر على الولايات العربية ، وغير العربية ، الخاضعة للحكم العثماني (٩) . وضمت الاوقاف التي رصدت لهذه المباني قرى بكاملها فضلا عن اوقاف أخرى في مراكز المدن (١٠) .

ويفسر هذا الاتجاه في بناء التكايا والجوامع والمدارس والسبل ورصد الاوقاف عليها في القرن السادس عشر ، وتضاؤل ذلك في القرن التالي ، ثم انعدامه تقريبا في القرون اللاحقة ، بأوضاع الدولة وحكامها . فالدولة في عهد السلطانين سليم الاول (١٥١٢ - ١٥٢٠) وسليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) كانت في أوج قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وقد شارك في صنع هذا المجد ، في ساحات المعارك المظفرة ، قادة وولاة اكفاء : مثل سنان باشا ودرويش باشا وسواهما ، فلا عجب أن خلد هؤلاء امجادهم حيث حلوا ، وبخاصة في مراكز الخلافة السابقة - وهم الاغراب عن تلك المناطق - بتلك الاعمال الخيرية . أما بناء الخانات ، ومعظمها في حلب ، فيفسر بنمو النشاط الاقتصادي في بلاد الشام ، سواء على صعيد الصناعات المحلية ، أم في مجال الخدمات والتجارة الدولية . وقد فتحت أمام صناعات حلب وتجارها الناشطة أسواق الامبراطورية العثمانية والاسواق الدولية (١١) .

وحين تدنت نوعية القادة والولاة ، بضعف الدولة ثم انحطاطها ، واخذوا يشترون مناصبهم ، كما حدث في القرن الثامن عشر ، انصب اهتمامهم على الاثراء ، وانصرفوا عن بناء الجوامع والابنية ذات النفع العام ، كما في مثال والي دمشق أسعد باشا العظم

(١٧٤٣ - ١٧٥٧) ، الذي أثرى وبنى قصرا وخانا ، ولكنه لم يبنِ جامعا . وعندما أخذت الدولة بمصادرة أموال الولاة الاثرياء بعد عزلهم ، احتاط هؤلاء من ذوي الاصول المحلية فعمدوا الى تحويل ممتلكاتهم الى اوقاف اهلية لتحاشي مصادرة الدولة لها . وهكذا ازدادت نسبة الاوقاف الاهلية وأحجامها في ذلك القرن بالمقارنة مع الاوقاف الخيرية ، في حين كان الامر خلاف ذلك في القرن السادس عشر ، وعلى وجه الخصوص في الربع الاخير منه .

وقد شكلت أراضي الدولة، المعروفة أيضا بالاراضي السلطانية أو الاميرية (نسبة الى الامير ومنها اشتقت كلمة ميرية ومال الميري أي الضرائب) القسم الاكبر من الاراضي الزراعية خارج المدن ، وشاعت فيها زراعة الحبوب ، ومن هنا كثرة الموارد التي أتت بها الدولة حين أحسنت استثمارها وجباية ضرائبها . ولا ادل على ذلك من الفوائد الاقتصادية والمالية الكبيرة التي جنتها الدولة العثمانية من الاقطار العربية التي حكمتها ، والتي استخدمتها ، باعتراف الباحثين الاتراك المحدثين ، في تمويل فتوحاتها في أوروبا ، مما مكن السلطان سليمان القانوني من تحويل الامبراطورية العثمانية الى امبراطورية عالمية (١٢) ، وذلك قبل أن تضعف الدولة ويستولي المتصرفون بالارض على جزء كبير من وارداتها .

تألفت أراضي الدولة العثمانية بمعظمها من قسمين رئيسيين : قسم جببت موارده عن طريق الالتزام ، وقسم أعطي كقطاع . فالقسم الاول عهد به الى الملتزمين لقاء مبلغ معين من المال ، وكثيرا ما تم ذلك بواسطة مناقصة وعهد به لمن يدفع الاكثر . وكان الملتزم يعين عادة لسنة واحدة للحيلولة دون يقائه فترة اطول ، وتمكينه بالتالي من الاثراء . وقد وجد محصل في كل ولاية يقوم بجمع المال من الملتزمين ويسلمه للدفتردار (أمين الخزينة) في مركز الولاية . وقد يكون المحصل هو الوالي نفسه أو شخصا آخر . ففي ولاية حلب ، مثلا ، كان المحصل غير الوالي بسبب سعة أراضي الولاية وغناها مما اقتضى موظفا متفرغا ، وايضا للحيلولة دون جمع الوالي الاموال الطائلة واغرائها له بالعصيان . أما في ولاية الشام (دمشق) فكان الوالي هو المحصل . ويبدو ان جمع الوظائف سببه وجود أمراء محليين أقوياء في هذه الولاية ، عينتهم الدولة كملتزمين على مناطقهم لكسبهم الى جانبها . وكانت قوتهم تقوم على أسس قبلية أو طائفية ، واشتهروا بخاصة في ألوية فلسطين وجبل لبنان حيث التنوع الجغرافي والبشري ، وذلك قبل انسلاخ جبل لبنان عن ولاية الشام وتشكله مع ألوية صيدا وبيروت وصفد ولاية صيدا - عام ١٦٦٠ . وثمة سبب آخر استلزم أن يكون والي الشام هو المحصل وهو تعيينه بانتظام بدءا من عام ١٧٠٨ أميرا لقافلة الحج الشامي ، بالاضافة الى كونه واليا ، مما اقتضى مسؤوليته المباشرة لجمع مال الميري

من زعماء ولايته . وهذا ما يفسر كثرة الحملات التي شنّها والى الشام - المحصل ضد الملتزمين من هؤلاء الزعماء عند امتناعهم عن دفع مال الميري .

تألّفت أراضي الاقطاع من ثلاثة أنواع : الخاص ، والزعامة ، والتيّمار . واختلف كل نوع عن الآخر بحسب وارده السنوي . فالاقطاع الخاص تجاوز دخله المائة ألف اقجة ، والزعامة راوحت بين عشرين ألفا ومائة ألف ، والتيّمار أقل من ذلك . والحق الاقطاع الخاص أكثر ما يكون بالسلطان ، وأقل من ذلك بكبار الموظفين أو الولاة ، في حين أعطيت الزعامة الى قادة الجيش ، والتيّمار الى الجنود الذين عرفوا بالتيّماريين ، وأحيانا شملت هذه التسمية الزعماء أيضا ، وكان هؤلاء في الغالب من الفرسان (السباهية) . وكان الزعيم والتيّماري يأتي كل منهما بعدد من الجنود يتناسب ودخل اقطاعه . فبالنسبة للزعيم كان يجند فارسا بكامل سلاحه لكل خمسة آلاف اقجة من مورد زعامته ، في حين يأتي التيماري بفارس لكل ثلاثة آلاف اقجة من دخله ، وذلك قبل أن تتضاءل أهمية هذا الجيش الذي أخذ أفراداه يتمسكون بالأرض أكثر من تمسكهم بالقتال . وبالرغم من أن الاقطاع العسكري هذا كان يمنح لصاحبه لقاء خدمته العسكرية ما دام يقوم بواجبه ، ويسترجع منه حين يعجز عن ذلك ، إلا أن هذا النظام أصابه الخلل ، وامتنع أصحاب الاقطاع عن عبادته الى الدولة ، وأورثه بعضهم الى أبنائهم .

وشغلت قضايا الاقطاع بأنواعه الثلاثة حيزا كبيرا في سجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام في فترة دراستنا مما يدل على الأهمية الاقتصادية للاقطاع من ناحية ، وعلى أساءة استعماله وخرق شروطه مما استدعى اللجوء الى القضاء ، من ناحية أخرى . وفوق هذا وذاك فإن اللجوء الى المحكمة الشرعية يدل على علو شأن القضاء آنذاك والتزام المتقاضين بحكم الشريعة . وأهمية السجلات الشرعية في هذا المجال أنها تظهر الجانب التطبيقي للاقطاع الذي لا بد أن يختلف عن الجانب النظري له .

وترد في سجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام ، في فترة البحث ، قضايا كثيرة تتعلق بالاقطاع الخاص ، وعلى وجه الخصوص في ولاية حلب وفي لواء حماة ، الذي كان يتبع ولاية طرابلس ، مما يدل على أن الأراضي الخصبة الزراعية في هذه المناطق كان يذهب دخلها الى السلطان العثماني ، وبالتالي الدولة ، وإلى كبار الموظفين . وتشير السجلات الى الاقطاع الخاص بصفة الجمع (خواص) مما يدل على كثرته ، كما أنها تنسب معظمه الى السلطان كما في العبارة التالية : الخواص السلطانية أو الخواص الشريفة . وبالرغم من وجود الخواص في مناطق حوران والبقاع التي كانت تتبع ولاية الشام ، فإن معظم أراضي الفوطة كانت وقفا على جوامع دمشق وأبنيتها الدينية الأخرى ، وأقل من ذلك ملكا للسالكين فيها ولسكان دمشق . وتضاءلت فيها الاقطاعات بسبب طبيعة زراعتها التي اشتملت على البساتين والكروم .

وقد أوردت وثائق حماة معلومات هامة عن امتداد الخواص السلطانية وحجمها، وذكرت مثلاً ، أن قرى كازو وأرجزي والظاهرية ومعرتقب والدحاجية وكفرهم وأفيون ، وهي من أكبر وأغنى قرى لواء حماة ، كانت من الخواص الشريفة . وجاء في هذه الوثائق أن للخواص الشريفة في حماة موظف عرف باسم « أمين » ، ويحمل لقب « جلبي » (يوازي أفندي ، وكلا اللقبين غير عربي إطلاقاً على أهل القلم) ، كان مسؤولاً أمام دفتر دار طرابلس عن جمع وارد الخواص المعروف بمال الميري . ويعين الأمين في لواء حماة ، مثلاً ، من قبل السلطان ، بموجب تذكرة ، أي شهادة أو توصية للتعين، صادرة من قبل والي طرابلس (١٢) . ويساعد الأمين في جمع مال الميري من القرى المتضمنة في الخواص الشريفة موظف يدعى الصوباشي ، وهو في الأساس مسؤول عن الامن (١٤) . وفي الخواص الملحقة بمنصبي والي طرابلس أو أمير لواء حماة ، مثلاً ، كثيراً ما حدث خلاف بين والي أو الأمير المعزول من ناحية ، وخلفه من ناحية أخرى ، إذا ما تم هذا التبديل وقت الحصاد ، حول من منهما هو المؤهل لاستلام وارد الخواص (١٥)

واعتاد القرويون الذين سكنوا وعملوا في أراضي الخواص، بموجب حق التصرف، أن يقتضوا المال من الأمين المسؤول عن الخواص لزراعة الأرض ، واعتبروا مسؤولين جماعياً أمامه عن أداء الدين ، وبلغت أحياناً قيمة الدين ما يساوي وارد الأرض والضرائب المترتبة عليها (١٦) . وعهد أحياناً بالتزام ضرائب قرية الخاص الى شخص في القرية ذاتها بقطع النظر عن مذهبه ، مثال ذلك أن قرية أفيون التابعة لحماة ، أعطيت التزامها على شكل مقاطعة (١٧) ، الى مسيحي من القرية ذاتها ، وذلك لمدة سنة ، لقاء مبلغ محدد (١٨) . والتزم أحياناً جميع أهل القرية الخاص المتصرفين بأراضيها « حق الرقبة يعود للدولة » بتقديم مبلغ معين يساوي محصول القرية والضرائب المترتبة عليها لصاحب الاقطاع الخاص . مثال ذلك أن عدداً من أهالي قرية أبي قبيس في قضاء شيزر تعهدوا في محكمة حماة الشرعية ، أصالة عن أنفسهم ووكالة عن باقي سكان قريتهم ، الجارية يومئذ في خواص برويز بك أمير لواء حماة ، أنهم يقلون في عهدهم غلال قريتهم ، من شتوي وصيفي ، والرسوم الواقعة في سنة تاريخه (١٥٨٥/٩٩٣) بمبلغ مائة وسبعين سلطانيا (١٩) بطريق القرض الشرعي على حكم الحلول الشرعي ، وهم متضامنون ومتكافلون في ذلك (٢٠) ، أي أن أهالي القرية جعلوا هذا المبلغ بذمتهم بمثابة قرض يلتزمون بدفعه حين حلوله ، ولم تحدد القضية زمن الحلول .

وكان الهدف من اقطاع الزعامة والتمياز أن يكون واردهما بمثابة مرتب لاصحابهما من السباهية . واختلفت طريقة تعيين الزعيم والتميزي، فالزعيم يعين بامر سلطاني على الزعامة التي قد تضم أكثر من قرية ومزرعة ملحقة بها . ويعمم والي الولاية التي تتبعها الزعامة أمر تعيين الزعيم على رؤساء القرية والفلاحين فيها . حدث ذلك حين عين

السلطان في عام ١٥٨٥ شخصا يدعى اسكندر بك ، وهو من طائفة الجاويشية الملحقة بخدمة السرايا في استانبول ، زعيما على قرية نقر الجلة ومزرعتها المسماة قبادة ، وعلى مزرعتي العروس والدرهمية التابعتين لقرية كيسون . وقد عمم والي طرابلس أمر السلطان وأعلم رؤساء وفلاحى هذه المناطق بذلك ، وأوكل الى صوباشي القرية أمر الزعامة الى حين وصول اسكندر بك (٢١) . وبالنسبة للتيمار فقد أمكن للوالي أن يسمي صاحبه اذا لم يتجاوز دخله حدا معيناً او يوصي به الى استانبول ، بموجب تذكرة اذا كان محصوله يزيد عن ذلك . وحين يشغر التيمار بوفاة صاحبه تسترجعه الدولة ، ولكن سوء الاستعمال كان مستشرياً ، ففي احدى القضايا التي عرضت على القاضي الشرعي في حماة ادعى جمعة صوباشي ابن محمد الحلبي التيماري على شقيقين بأن مورثهما قد اقترض منه ثلاثين سلطانيا لقاء فراغه له بحسن اختياره عن تيماره المقطع له ، وتوعدا أن يتوجها معا الى والي طرابلس للحصول على براءة جديدة منه بمنحه التيمار بعد فراغه له عنه . ومات المورث والمبلغ باق بدمته ، والمدعي يطالبهما به لكونهما وضعا يدهما على متروكات مورثهما . فأنكرا ما ادعاه ، ولكن المدعي أحضر شهوداً وأثبت ذلك (٢٢) .

ويلاحظ أن معظم اصحاب الزعامة والتيمار ، في فترة البحث ، كانوا من الاغراب بدليل أسمائهم ، خرم وغضنفر وجاويش ، ونسبتهم الى عبد الله ، وهو تعبير استخدم بشكل كبير في العهد المملوكي لمن لا يعرف أصله . وبذلك يكون النظام الاقطاعي العثماني قد أسهم في ادخال عناصر غريبة الى بلاد الشام بعضها اندمج مع سكانها وتملك فيها ، والبعض الآخر غادرها بانحلال اقطاعه . ولم تقتصر الزعامة أو التيمار على أراض في منطقة واحدة أو حتى في لواء واحد ، فهناك أمثلة عن تشكل الزعامة الواحدة من أراض تقع في عدة ألوية . ولم يكن من الضروري أن يقيم الزعيم في زعامته اذ يلاحظ أن معظم الزعماء في لواء حماة ، مثلاً ، أقاموا في هذه المدينة ، وحين يغيب الزعيم عن زعامته يوكل أمرها الى شخص لقب بالاستاذ . وقد أطلق هذا اللقب في الاصل ، إبان السلطنة المملوكية ، على السلطان أو الامير الذي يشتري الممالك ويديرهم ثم يعتقهم ، فيصبح أستاذهم وهم عتقاؤه . واستمر هذا اللقب في الاستعمال . في العهد العثماني ، للدلالة على ضابط عسكري ، أو أمير لواء ، أسس أحد البيوتات العسكرية (٢٣) . ومن دراسة عدة قضايا في فترة دراستنا ، يبدو الاستاذ في بعضها صاحب الزعامة أو التيمار ، بينما يبدو في غيرها أنه شخص آخر . وفي الحاليين كانت مسؤوليته مالية بالدرجة الاولى اذ قام بجمع أموال الميري . وعرف الاستاذ باسم القرية التي أنيطت مآليتها به كأن يقال عثمان آغا أستاذ قرية حران العواميد . وكلف أيضاً باعادة الفلاحين الهاربين الى قراهم لاستئناف العمل والمشاركة في دفع الضرائب الجماعية . وكان يتمتع بعائدات ضريبة خاصة عرفت بمال الاستاذية فرضت على القرية المرتبطة به . ووجد

أحيانا أكثر من استاذ واحد في القرية ، مما يدل على كبر حجمها والأراضي المحقة بها . واستمر وجود الاستاذ في القرى حتى وقت متأخر من الحكم العثماني ، وذكر نشاطه في ريف بلاد الشام في نحو منتصف القرن التاسع عشر (٢٤) . وربما توافق وجوده مع وجود الاقطاع العسكري وانتهى بانتهاؤه .

ووجد موظف آخر في القرى هو الصوباشي الذي كان مسؤولا في الأساس عن الأمن ، ثم نيّطت به مسؤوليات مالية اذ استخدم صلاحياته العسكرية للاسراع في جمع الضرائب . ووجد أكثر من صوباشي في بعض القرى ، وأشارت اليهم المصادر بالشوابصة . وخصص للصوباشي ربع ضريبة خاصة به عرفت بمال الصوباشية أو عوايد الصوباشية ، وقد جبيت وقت الفلأل . وقام الصوباشي ، مثله مثل الاستاذ والزعيم ، بتقديم الديون الى الفلاحين (٢٥) .

ومقابل هؤلاء المتسلطين قام الفلاحون ، ممثلين باختياريتهم ومتكلميهم ، بانتخاب شيخ أو أكثر للقرية الواحدة ، للتوسط بينهم ، وبين السلطة ولتمثيلهم في استقبال الموظفين والقوات العسكرية العثمانية واستضافة الغرباء في مضافة القرية ، ويمنح الشيخ مرتبا سنويا من أهل القرية لقاء أعماله ، ويمكن عزله بمبادرتهم اذا تعسف في استخدام صلاحياته ، وبخاصة فيما يتعلق بالضرائب التي كانت تفرض جماعيا على القرية ويقوم الشيخ بتوزيعها على الفلاحين كل حسب وارداته (٢٦) .

ونظرا لانتشار المشاع في الملكية ، على اختلاف أنواعها ، واختلاط أراضي المشاع مع أراضي الاقطاع ، فإن صاحب اقطاع الزعامة ، مثلا ، التي تألفت من أجزاء متفرقة من الأراضي ، مقدرة بالفدان ومنتشرة في عدة قرى ومزارع ، ومتداخلة بالتالي مع أراضي الملك والوقف والالتزام ، كان يعتمد الى فلاحه واستثمار الأراضي المتداخلة جميعها ، ثم يقوم بدفع حصص المستحقين من أصحاب الملك والمتصرفين بالاقواف والالتزام ، من الوارد العام لهذه الأراضي (٢٧) .

وقد وضعت قيود قاسية على الفلاحين العاملين في أراضي الاقطاع ، سواء منها الخاص أم الزعامة والتميمار ، فلم يسمح لهم ، مثلا بترك قراهم والسكن في غيرها أو في المدن . وكان صاحب الاقطاع يعود بهم بالقوة ، في غالب الأحيان ، الى قراهم (٢٨) . وتشكى الطرفان الى محكمة حماة الشرعية حول ذلك ، واختلف حكم القاضي باختلاف القضايا ، مع مراعاة القوانين العثمانية النازمة لأمور الزعامة والتميمار التي كان يلتزم بها . ففي إحدى القضايا تقدم صاحب زعامة يدعى خرم بك بن عبد الله الزعيم بدعوى الى المحكمة طالبا إعادة الفلاح منصور بن جبران من قرية كفر الدوس ، التابعة لحماة ، الى هذه القرية بعد أن تغيب عنها مدة ثلاث سنوات . وذكر في دعواه ان هذا الفلاح

« كان عنده ثلاث فدان عمالات ورحل من القرية المذكورة وترك أرضه بورا وهو يطلب بحاصل الثلاث سنوات بموجب القانون المنيف لكونه ترك الأرض بورا » . فأمر القاضي الفلاح بأن يدفع للزعيم حاصل الثلاث فدان خلال الثلاث سنوات « بموجب القانون المنيف » بسبب هربه من القرية . وشرح الفلاح أسباب هربه في المحكمة فجاء فيها : « وما كان سبب رحيله وخروجه من القرية إلا الحاج علي بن محمد الخباز أخذ له ثلاث روس أبقار من أصل الثلاث فدان وثمان مكاء حنطة وأربع مكاء شعير وأربع سنابل حمص وعدس وقنطار جوز قطن وثلاث قبارصة بغير حق » . فذكر القاضي أن له الحق بالدعوى على الحاج علي (٢٩) . وفي قضية أخرى تقدم صاحب زعامة بدعوى ضد فلاح هجر قريته الى حماة مدة سبعة عشر عاما مارس فيها مهنته ودفع الضرائب المترتبة عليه فيها . وقد عارض القاضي طلب الزعيم إعادة الفلاح الى قريته الاصلية لانه لا يملك فيها بيتا أو عمالا (٣٠) . وفي مثال آخر ادعى غضنفر بك بن عبد الله من زعماء حماة على سليمان ومحمد ولدي جمعة القاطنين يومئذ في قرية الرقيطا من قضاء حماة وقال انهما من جملة أهالي قرية دير قومية (درقومية) ، الجارية في زعامته وطالبهما بالعودة اليها فأجابا انهما رضيا بالرجوع باختيارهما الى قريتهما والسكن بها لكون أن أباهما وجدتهما منها (٣١) .

[illegible]

ایمانی محمد سلام
علی محمد

برسہ علی
محمد امین

مردانہ
محمد علی

شیر

سجل حماة رقم ٢٤ ، ص ١٩٤

وبالرغم من المرونة التي أبداهها القاضي في تفسير الشريعة والالتزام بالقانون العثماني ، فان ربط الفلاح بالارض ، ومنعه من السكن في مكان آخر يشبه نظام القنانة الاوربي الذي أخضع الفلاح للارض وباعه معها ، كما انه يخالف الشريعة الاسلامية لان القاعدة العامة فيها انه لو رحل الفلاح من قريته لا يحبر على العودة اليها

باستثناء حالات معينة . وقد نقل أمين الفتوى بدمشق محمد أمين بن عابدين (١٠٩٨ - ١٢٥٢هـ / ١٧٨٣ - ١٨٣٦م) في حاشيته (٢٢) عن مفتي الرملة خير الدين الرملي (٩٩٣ - ١٠٨١هـ / ١٥٨٥ - ١٦٧٠م) قوله «قال الخير الرملي في حاشية البحر اقول رأيت بعض أهل العلم أفتى بأنه اذا رحل الفلاح من قريته ولزم خراب القرية برحيله انه يجبر على العودة وربما اغتر به بعض الجهلة وهو محمول على ما اذا رحل لا عن ظلم وجور ولا عن ضرورة بل تعنتا وأمر السلطان باعادته للمصلحة وهي صيانة القرية عن الخراب ولا ضرر عليه من العود وأما ما يفعله الظلمة الآن من الالزام بالرد الى القرية مع التكاليف الشاقة والجور المفرط فلا يقول به مسلم » .

وكان لفلاحي القرية من جهتهم ، مصلحة في الحيلولة دون مفادرة أحدهم للقرية لان ذلك يعني انقسما من أرض القرية سيبقى بدون زراعة ، وعلى الباقي أن يدفعوا كامل الضرائب المفروضة عليهم جماعيا . مثال ذلك ان عددا من أهالي قرية البرجية التابعة لقضاء سلمية والجارية في تيمار سيدي أحمد بن المرحوم الحاج محمد بن شيخ الاكراد التيماري أقروا أن له عليهم وعلى آخرين مبلغ ٦٥ سلطانيا بطريق القرض الحسن ، وهم متضامنون في ذلك ، فضلا عما له بدمتهم من حنطة البذار ومن الدين ، « وأشهدوا عليهم المقرين المزبورين بأنهم يزرعوا أرض قريتهم المزبورة بالتمام والكمال ويفلحوها ولم يبقوا بها خط بور ولم يخرجوا الى المزارع الخارجة عن القرية المزبورة ويزرعوا بها حتى يتمموا أرض قريتهم من الصيفي والشتوي على العادة القديمة وان تركوا بأرض قريتهم خط واحد بور بلا زراعة وبلا فلاحه يكونوا قايمين بحاصله وتضامنوا بأن اذا رحل أحد منهم من القرية المزبورة يرجعه الآخر الى قريته وتصادقوا على ذلك » (٢٢) .

وتطرح القضية الاخيرة ، وكثير غيرها من القضايا الواردة في سجلات المحاكم الشرعية ، علاقة التبعية الزراعية بين الفلاحين وأصحاب الزعامة والتيمار . فقد أغرق هؤلاء الفلاحين بالديون والقروض ، النقدية منها والعينية ، كأن تكون قيمة بذار أو موادا غذائية لا غنى للفلاحين عنها لاستغلال الارض ولطعامهم . ففي إحدى القضايا أقر عدد من أهالي قرية كفر طون ، التابعة لحماة ، أصالة عن أنفسهم ووكالة عن باقي أهالي القرية الجارية في زعامة مصطفى بك بن محمود بك ان بدمتهم وذمة أهالي القرية ٦٣٧ سلطانيا عدديا وعشر قطع (٢٤) عن ثمن حنطة وشعير وأبقار مختلفة الالوان والاسنان إبتاعوا ذلك وتسلموه من الحاج سفر بن أحمد الوكيل عن المقر له ، وهم متضامنون في المبلغ المؤجل عليهم الى مضي ستة أشهر من تاريخه (٢٥) .

وتنوعت العلاقات الزراعية بين الفلاحين وأصحاب الاقطاعات والملاكين ، وذكرت في فترة دراستنا ، عمليات المزارعة والمباذرة والمشاركهم بينهم . مثال ذلك ادعاء أحد المتنفذين (خواجة فتحي بك اغاجان العجمي) في محكمة حلب على علي بن عبد الله

بأنه أعطاه مكوكين من الحنطة وعشرة دنانير ليزرع الحنطة وينفق الدنانير على الحصاد « بطريق الشركة على وجه المزارعة » . وقد أقر علي بذلك وقال انه زرع الحنطة وأعطى خواجه فتحي بك ستة مكايك ، وأقر هذا بذلك ولكنه كان يرغب بكمية أكبر ، فحلف علي على أن المكوكين المذكورين ما خرجت أكثر من ذلك ، وأنه قد خرج المال المذكور على الحصاد تماما وما زاد ولا شيء (٢٦) .

وذكرت عملية مبادرة بين فلاحين وتيماري . فقد أقر في محكمة حماة كل من علي ابن قاموع ويوسف بن سلمان وأبو بكر خطاب من أهالي قرية دير قومية أنهم أخذوا من فخر الزعماء غنضفر بك بن عبد الله (شمل اقطاعه عدة قرى) الجارية في تيماره القرية المذكورة مكوكا وثلاثة عشر شنبلا من الحنطة ومكوكين شعير على سبيل المبادرة على ما يفصل فيه فالذي تسلمه علي بن قاموع لنفسه بمفرده من ذلك مكوك وشنبل حنطة ومكوك شعير والذي تسلمه يوسف بن سليمان وأبو بكر بن خطاب المذكورين اثني عشر شنبلا من الحنطة ومكوكا من الشعير وهما متضامنان ومتكافلان في ذلك مالا وذمة بحيث أن يكون الحاصل المتعلق بغنضفر بك المشار اليه من الاصل والبدار يخرج كذلك من الاصل ومهما فضل بعد الحاصل والبدار الذي فتح الله يكن بينهم انصافا وتبقى الفلال أيضا بينهم انصافا وخرج الحصاد على غنضفر بك النصف وعليهم النصف ... حسبما تصادقوا وانفقوا على ذلك (٢٧) .

وهناك أيضا عملية المفالحة أو مشد المسكة ، وتعني فلاحا الارض وشد الفدان فيها . فقد ذكر أن وكيل برويز بك بن عبد الله من أعيان الزعماء بدمشق والمتولي على اوقاف العمارة السليمية بصالحية دمشق سلم عددا من الاشخاص من أهالي قرية حريستا الزيتون جميع مشد مسكة الفلاحا الكائنة بأراضي القرية والمحددة مساحتها بالافدنة ، وفق حصص لكل منهم ، وهم تسلموا ذلك «على سبيل المفالحة المعتادة» (٢٨) . ولم تذكر شروط المفالحة هذه ، ولكن المعروف أن الشدادة في الشام ، فيما بعد ، أي الذين يشدون مسكة الفدان ويزرعون الاراضي السلطانية والوقفية ، كان يمولهم أحد المربعين للقيام بالزراعة مقابل حصوله على ربع المحصول (٢٩) .

وقد وظف أصحاب الزعامة والتيمار الثروة التي جمعوها من محاصيل اقطاعاتهم في شراء العقارات السكنية والتجارية ، من دور ودكاكين وخانات وبوايك ، في مراكز المدن : وكذلك الاراضي الزراعية أو غراسها خارجها . ويوضح المثال التالي تنوع مشتريات أحد كبار الزعماء ، ومجموع أثمانها ، ومصدر المال ، وطريقة الدفع . فقد اشترى فخر الزعماء مصطفى آغا ابن عبد الله من أعيان الزعماء بحماة بماله لنفسه من افراد أسرة جلعود بحماة فباعوه جميع الفراس المختلف الاجناس من مثير وغير مثير القائم أصوله بالبستان ظاهر حماة بزور الخمسة ويعرف ببستان الغراف وشربه من

ماء نواعير الزور .. وجميع غراس البستان بزور الوقف .. وجميع الدكان ظاهر حماة بسوق البرادعية بالنصف الغربي وتعرف بالقهوة .. وجميع الدكان بالسوق المزبور بالنصف الغربي المدة للقصابة ... وقطعتي أرض ظاهر حماة ... وجميع الحقلين ظاهر حماة بسعر خمسمائة سلطاني ، ثم قاصص البائعين بما في ذمتهم للمشتري بنظير الثمن والقرض الحسن الذي اقترضوه منه قبل تاريخه (٤٠) . وتدل هذه القضية كيف ان أسرة حموية مالكة لعقارات متنوعة اضطرت لبيعها للوفاء بدين وقرض كان بذمتها لفخر الزعماء هذا الذي اشترى منها المبيع وقاصصها بثمنه . وهكذا انقلب هذا الاقطاعي الغريب الى ملاك كبير في حماة على حساب أسرة حموية مستخدما عائدات زعامته لذلك . ولتكوين فكرة عن ضخامة مبلغ الخمسمائة سلطاني نذكر ان أحد الزعماء في لواء حماة المدعو خرم بك بن عبد الله اشترى دارا في حماة بمحلة باب المغار بثلاثين سلطانيا (٤١) ، وان سعر مكوك الحنطة بالدين لسته أشهر كما اعطاه أحد الزعماء للفلاحين ، كان بعشرة سلطانيات ومكوك الشعير بستة سلطانيات (٤٢) . وفي قضية أخرى كان سعر مكوك الشعير بالدين لمدة سنة ثمانية سلطانيات (٤٣) . ويتضح من هذا ان سعر مكوك الشعير بالدين ارتفع من ستة سلطانيات لمدة ستة أشهر الى ثمانية سلطانيات لمدة سنة ، أي ان الفائدة لسته أشهر بلغت ٣٣٪ . وفي حالة أخرى أقر اخوان مسيحيان من قرية البيشة التابعة لحماة ، إن بذمتهم لمصطفى آغا بن عبد الله من أعيان الزعماء بحماة مبلغ ١٤٢ سلطانيا عن ثمن سبع مكايك من الحنطة (٤٤) ، أي ان سعر المكوك يعادل أكثر من عشرين سلطانيا ، مما يجعل الفائدة مرتفعة جدا بالمقارنة مع المثال السابق حيث سعر مكوك الحنطة بالدين لسته أشهر كان عشر سلطانيات .

يتبين مما سبق أن عمليات البيع بالدين ، التي كانت شائعة في مجتمع بلاد الشام وفي اقتصادها ، أتت لاصحابها بأرباح كبيرة . وكانت الفائدة على الديون مرتفعة مما زاد في ثراء اصحاب الاقطاعات وغيرهم الذين قدموا الديون وأثقلوا على الفلاحين الذين اضطر كثير منهم الى هجرة قراهم للتخلص من الضرائب أو بيع أراضيهم للوفاء بالديون والقروض . وقد شاع القرض في العلاقات المالية بين السكان، وعرف أحيانا أنه قرض حسن ، أي عمل خير ، أو قرض شرعي ، وفي الحالي لا يحمل القرض نظريا أية فائدة . ويرد القرض في الغالب، الى جانب ائتمان الجبوب التي بذمة المستقرضين من الفلاحين .

وهناك إشارة غير واضحة تماما الى الفائدة (الفايده في الوثيقة) في قضية شراكة بين المعلم علي بن الحاج محمد ، وهو محتسب سابق في حماة ، والحاج خليفة بن الحاج محمد من محلة المحالبة بحماة . وقد ادعى الاول في المحكمة أن لوالده بذمة الثاني مبلغا قدره مائة سلطاني بطريق الشركة وجعل له فائدتها (فايدتها) في كل سنة ثلاثين سلطانيا وان والده توفي وانتقل المبلغ اليه ، وانه يطالبه بمائة وستين سلطانيا عن سنتين

مضتا من تاريخه . وقد اقر المدعى عليه بالمبلغ ولكنه ذكر انه دفع « الفائدة » لوالده في حال حياته ، وانه دفع المائة سلطاني الباقية وزيادة منه ستة وثلاثين سلطانيا عن ذمة والده لسلطان الكردي جلاب الغنم (٤٥) . ويبدو أن « الفائدة » هنا ليست الفائدة بمعنى الربا تماما لانها المبلغ الذي تدره الشركة في السنة . ولكن الغريب في هذه الشركة أن مقدار الربح « الفائدة » ان صح الامر محدد سلفا في حين أن العادة اقتسام الارباح بعد الحصول عليها ، في نهاية مدة محددة ، وبالمقدار الذي تأتي به دون تحديد ، ولذلك يرجح انها بمثابة الربا .

وقد وردت قضايا أخرى تنص على الفائدة صراحة بموجب القانون العثماني . ومن ذلك قضية عرضت في إحدى محاكم حلب اقر فيها جمعة بن محمد الشهير بابن باشي ، من قرية بالا التابعة لجبل سمعان ، أن بذمته أصالة عن نفسه ووكالة عن ذمة ابن خاله محمد بن شعيب من القرية المذكورة لسيدي عمر بن يحيى بن العوفي ، وهو مراب محترف من حلب مبلغا قدره مائة وستة وعشرين دينارا ثمن حنطة وشعير ودين شرعي « فالدين الذي من ذلك هو على حكم العشرة بأحد عشر ونصف بموجب الامر الشريف السلطاني وهذا المبلغ مؤجل الى ثمانية أشهر من يوم تاريخه وانه رهن عنده بمقابلة ذلك جميع حصته وقدرها نصف فدان فلاحه متفرقة بأراض القرية المذكورة » (٤٦) . وتقدر الفائدة ، أو المرابحة ، في هذه الحالة بـ ١٥ ٪ ، وتراوح في قضايا مماثلة أخرى بين ١٢٥ ٪ و ٢٠ ٪ . والملاحظ أن القاضي حمل صراحة مسؤولية هذه الفائدة للامر الشريف السلطاني ، وفي هذا من المعاني الشيء الكثير ، فالذي استحدث هذه الصيغة واستصدر بها أمرا سلطانيا هو شيخ الاسلام في استانبول كما اعترف بذلك المفتي أبو السعود (٩٥٢-٩٨٢هـ/١٥٤٥-١٥٧٤) ، الذي حاول بفتاواه أن يوفق بين متطلبات الدولة التي تحكمها القوانين الوضعية ومبادئ الشريعة الاسلامية التي تلزم بها أيضا . ونجد بالمقابل أن المحاكم الشرعية في بلاد الشام تمسكت بنصوص الشريعة الاسلامية ولم تقر الفائدة ، بمعنى الربا ، اطلاقا . ولكنها سمحت بالمرابحة « أي توظيف المال لغرض الربح » بالنسبة للقاصرين من الايتام والاستغلال أموال الوقف ، وذلك بقصد نبيل ووفق القواعد الشرعية . وقد لجأ بعض المرايين الى الحيل لتمرير الفائدة تحت اسم سلعة ما كالصايون ، ولكن المحاكم الشرعية لم تعترف صراحة بذلك . وكان الشائع بين الناس القرض الحسن الذي ذهب بعض المفتين لتفضيله على الزكاة . ويشير أقدم سجل شرعي من حماة يعود الى عام ٩٤٢/١٥٣٥ - ١٥٣٦ الى تفوق أعداد القرض الحسن أو الشرعي على الدين الشرعي بنسبة الضعف تقريبا مما يدل على الالتزام بمبادئ أخلاقية متميزة بين السكان وعلى عدم ذكر أية فائدة ، واعتبار الدين شرعيا كالقرض (٤٧) . وأكدت فتاوى المفتين المتأخرين في بلاد الشام الالتزام بقواعد الشريعة في قضايا الديون وشجبتها ضمينا لاية أوامر صادرة عن استانبول بإباحة الفائدة (٤٨) .

وقد استغل أصحاب الاقطاعات ، ومعظمهم في فترة دراستنا من أصول تركية وغير عربية، ثروات بلاد الشام وجهد أبنائها من الفلاحين وغيرهم لشراء العقارات وبالتالي تعميق جذورهم محليا . وقام بعضهم بتحويل بعض ثروته الى وقف أهلي ربما خوفا من مصادرة الدولة لهذه الثروة ، وكذلك لتوطيد نفوذ أسرته وذريته في بلاد الشام، كما فعل ، مثلا ، فخر الزعماء الامير خرم بن عبد الله الزعيم يومئذ بلواء حماة ، حين أوقف مجموعة من ممتلكاته في محكمة حماة بتاريخ أواخر جمادى الثانية ٩٩٣ / (أواخر حزيران ١٥٨٥) ضمت جميع الدار باطن حماة بمحلة المفارة المنتقلة اليه بالشراء من ورثة المرحوم ، يحيى شاه ، ويحدها من الشرق كنيس لليهود ، وجميع الاسطبل البراني وحوشه ويحده قبلة القرن الذي بيد الواقف ومن الشمال دار المرحوم درزي التيماري ، وهي الان بيد الواقف ، ثم دارا أخرى ودكاكين في المحلة ذاتها ، واشترط كتاب الوقف أن يكون الوقف على الواقف ، خرم بن عبد الله ، مدة حياته لا يشاركه فيه مشارك ، ثم من بعده على أولاده وأعقابهم ما عاشوا ، فاذا ما انقرضوا بأجمعهم وخلت الارض منهم عاد ذلك وقفا على عتقاء الواقف وزوجته قمر بنت عبد الله وبناتها من زوجها المذكور ، ومن بعدهم على ذريتهم . ثم أوقف الزعيم خرم بن عبد الله جميع القرن المعد للخبز وجميع الدكان الملاصقة له المعدة للسمانة على نفسه ، ثم من بعده على الخطيب والامام بجامع الاعلى بحماة على أن يقرأ في كل ليلة بعد صلاة العصر ما تيسر من القرآن ويهدي ذلك للنبي ثم الى الواقف وأمواته وأموات المسلمين ، فاذا تعذر هذا عاد ذلك وقفا شرعيا على مصالح الحرمين الشريفين (٤٩) . ويلاحظ في هذا الوقف حجم ممتلكات الزعيم خرم بن عبد الله في إحدى المحلات باطن حماة بمحلة المفارة ، ووجود ملك لتيماري بالجوار ، ولا شك أن هذه جزء من ممتلكاته في هذه المحلة فقط .

ومما يدل أيضا على النفوذ المالي والاجتماعي الذي حازه أصحاب الاقطاعات هؤلاء استخدامهم العبيد - المماليك بدلالة اعتاقهم لهم بكثرة في محكمة حماة الشرعية . مثال ذلك اعتاق محمد بك بن عبد الله ، أحد الزعماء يومئذ بلواء حماة ، أربعة ممالك ، في يوم واحد ، هو ١٤ صفر ٩٩١ / (٩ آذار ١٥٨٣) ، كانوا ملك يمينه ، كما يذكر سجل المحكمة ، فأصبحوا أحرارا ، أولهم مبارك بن عبد الله الزنجي النوبي الاصل النائب العذار المقلوع نابو وفيه اثر جراحة ، والثاني الغلام الامرد المدعو رضوان بن عبد الله الارمني الاصل الاوسطي القامة الاشعلي العينين المائل بياض لونه الى الحمرة وفوق صدغه وحاجبه اليسار خمس شامات سود صفار ، والثالث الغلام الامرد حسن بن عبد الله الروسي الاصل الاشقري اللون الازرق العين الاوسطية القامة الذي تحت مؤخر عينه اليسرى اثر رسم النار وامام وتد اذنه اليمنى شامة صغيرة . . . والرابع بروانة بن عبد الله الارمني الاصل المائل الى السمرة المقرون الحاجبين الربع القامة ، وتحت شفته السفلى اثر جراحة (٥٠) .

[illegible]

وكرّرت شكاوى الفلاحين الى قضاة الشرع ضد الظلم الذي مارسه الزعماء واصحاب التيمار عليهم ، وبلغ الامر بهؤلاء أن ضربوا الفلاحين وسجنوهم في سجون خاصة بهم . مثال ذلك ما جاء في احدى القضايا في المحكمة الشرعية في حماة من أنه حضر اليها حيدر بن الامير قاسم بن بهاء الدين الوكيل عن أخيه المدعو أحمد وانهى الى الحاكم أن فخر الزعماء حسين الشهير ببالي بك ين قدوة الامراء نعمة الله بك قبض على أخيه أحمد المذكور ، بغير معرفة الشرع ، بخصوص غلال قرية معر شحور «وحبسه ووضع في رقبته الجنزير وكتفه وضربه على رجليه وعلى رأسه وجميع أعضائه وبات عنده ليلة في الحبس وصار في يديه ورم بسبب ضربه وتعذيبه وأنه الان صاير مريض صاحب فراش وهو نايم في بيته وطلب تسطير ذلك» (٥٢) . ونستنتج من هذه القضية ، وكثير غيرها ، أن المحكمة الشرعية كانت تتمتع باحترام المتقاضين ، كما أن صاحب الظلامة لم يكن ليسكت على ظلامته بل دافع عن حقه في المحكمة .

وقد عبر القرويون عن هذا الظلم بالاحتجاج بطريقتهم الخاصة ، وذلك بقطع الطرق وسلب المسافرين ، ومن ذلك ما حدث في أوائل عام ١٩٩٢/ أوائل عام ١٥٨٥ ، في منطقة حماة ، حين اجتمع خمسة افراد من قرية تل بزام وآخر من قرية المعان ، التابعتين لحماة ، وثلاثة من قرية العريض التابعة لشيزر ، بالاشتراك مع خمسة عشر رجلا من بدو أبي ريشة ، واثني عشر رجلا من البعلبكيين من جماعة أحمد الاقرع الذين وصفوا انهم « من جملة رفاق طراباي العاصي المشهور » (ولا تعلم هوية طراباي هذا ولا صلته بالامير طراباي في منطقة جنين بفلسطين آنذاك) ، وقاموا بقطع الطريق الرئيسي (السلطاني) بين مزرعة البصيلة وقرية لطمين ، واعتراض القافلة المتوجهة الى مدينة دمشق . وقد استولوا منها على ٤٣ جملا و ٤٣ بغلا بامتعتها وسلبوا نقود بعض المسافرين وامتعتهم الشخصية ، وقتلوا بعضهم وجرحوا آخرين . وكان من المتضررين أناس من حلب وقرى جبل سمعان ، وقد تقدموا بشكوى لدى القاضي الشرعي في حماة . وتم بالفعل اعتقال عدد من القرويين المشاركين في الحادثة ، ومثلوا أمام القاضي ، بحضور جركس حسين بن عبد الله صوباشي شيزر . ووصفتهم المحكمة انهم وبطانتهم من الحرامية وقطاع الطريق وأنه يجب ازالته (٥٢) . ومما يعطي لهذا الحادث أهميته وبعده السياسي واهتمام السلطات العثمانية به أن حسين بك أمير لواء حماة حضر جلسة المحكمة التي أقر فيها قطاع الطريق بعملهم ، وأنه تم اعتقال بعضهم واستعيدت بعض السلويات منهم .

سبب كرم وسوء بطنه بوانه يحضر من قروح الاطوار الكرم على الكرم الناعم والنفوس
وان حسان حين بلر لوانها دام بطنه وعلاها فاشدوا عنده الرجل المدعو سليمان زنا
الغلام من ابائى قومه يدين تابعه قضاهما الساكن يومئذ في الركبان فزنا مع قصاصا مسلما بالطوع منه
والرضي بانه موافقه تصور في ذهابه وبني زعلوان وثابت بن عمر القوم المدعوون الخافضين
في المجلس الاقارب ومحمد بن الخطيب وحسين بن شمر واحمد بن دحيم وجماعة من قضاة
بيل شام واولاد بريك لئلا من قومه الوقي تابع قضاهما وجماعة من عرب ابي ريشة وابي شمر
من البعلبك من جماعة اهل قرع من حجاز رفان وراياي العامي المشهور بالحي سبه وقطع الطريق وسف
دعا المسلمين وذهب اسبابهم فهدوا وجرادهم قبل يارح حو علي القافل المتوجهين الى مدينة الشاردين
من ربيعة البطلية وقريه اطنير وقطعوا عليهم الطريق واحرقوا لهم ثلثه واربعين حمله باحزاب وازدادوا وسع
وما كان معهم من الدراهم والاسباب واحد والاف مائة واربعين فعلموا بالماله بالمال فانه
وقتلوا من القافل عشرين ناسا وحرقوا سبعه وانه بعد قتلهم كان هو واخاه سمور ومحمد وعيسى وثمانين
المدونين لعلهم يتوجهون بريقه طرايا الى غنمهم لفرح الى بلاد طليح وقصوا عليهم واذا بهم ولا
ابني سمور مع زخافه الاربع وهي اربعه وربع من الركب والبرقي ولحق نحاس وسباطين فقتل
وتمت اذرف الحاضر عنهم موقف على اسباب القافل التي قطعو عليهم الطريق بالمكان المذكور
وكان معهم قداما هو ارفع ومعه سطر يطلب ان يلهيهم انهم يدبروا على اعدائهم

محمد بن ابراهيم بن علي
محمد بن علي بن علي
محمد بن علي بن علي
محمد بن علي بن علي

وعبر عامة الناس عن قهرهم بأن ايد كثير منهم في دمشق، مثلاً، من وصف بالملحد
الزنديق يحيى بن عيسى الكركي ، نسبة الى كرك الشوبك التي كانت تابعة للبلقاء .
ويقول المجبي ، صاحب خلاصة الاثر ، ان يحيى هذا سافر من الكرك اولا الى مصر في
طلب العلم وكأنه عاشر بها بعض الملاحدة ، فقلبت عليه اعتقادات فاسدة ، وفشل في بث

معتقداته في عجلون فجاء دمشق في أواخر عام ١٠١٨/أوائل ١٦١٠ وسكن بمحلة القبيبات جنوبي الميدان « واجتمع بعوام هوام لا يفرقون بين الصحيح والمعتل ولا يميزون بين المنتظم والمعتل » ، على حد تعبير المحبي ومعاصريه من المترجمين الدمشقيين . وذكر الغزي ، صاحب لطف السمر أن الناس تسامعوا به فقصدوه حتى بعض من يدعي العلم اشتبه عليهم أمره . وحين ازداد شأنه وأدرك كبار العلماء خطره أجريت له محاكمة أدين فيها وقتل في (٨ ذي القعدة ١٨٠١ / ٢ شباط ١٦١٠) (٥٤) .

٣ - الفئات الاجتماعية والسوق العقارية :

انعكست المتغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي في بلاد الشام ، في الربع الاخير من القرن السادس عشر ، على اوضاع فئات المجتمع فمنها من برز واستغل الاوضاع السائدة للأثراء ، ومنها من افتقر ، ومنها أيضا من استطاع أن يحافظ على وضعه التقليدي دون أن تلحق به تبدلات كبيرة . والميدان الرئيسي الذي تبدى فيه الأنشطة الاقتصادية لمختلف فئات المجتمع ، في غياب توظيف الاموال في الاقتصاد الوطني ، هو السوق العقارية . ويمكن دراستها بشكل احصائي بالاعتماد على وثائق المحاكم الشرعية التي سجلت عقود البيع والشراء ، وكذلك عقود الاستئجار . وقد اخترنا عينة معبرة وشاملة عن نشاط السوق العقارية من السجل الاول لمحاكم دمشق الشرعية واستعرضنا فيها خلال سنة واحدة ، تمتد بين ٣ رمضان ٩٩١ و ٣ رمضان ٩٩٢ / ٢٠ ايلول ١٥٨٣ و ٨ ايلول ١٥٨٤ ، جميع عقود بيع العقارات وشرائها ، على أنواعها ، وكذلك عقود تأجيرها واستئجارها . وقسمنا العقارات الى ثلاثة أنواع سكنية وتجارية وزراعية . ومن شأن هذا أن يبين لنا أية فئة اجتماعية ساهمت بأكثر أو بأقل من غيرها في كل نوع من هذه العقارات . ويتوفر لدينا خلال تلك السنة خمسة وعشرون عقدا من شراء العقارات مقابل ستة وعشرين من عقود الإيجار . واعتمدنا قيمة العقارات بالقطعة الفضية التي يعادل السلطاني الذهب منها ثماني وأربعين قطعة . ويعادل السلطاني الذهب الشائع في مناطق الشام وحماة الدينار الذهبي المستخدم في استانبول وحلب . وقد حولنا جميع العملات الى القطعة الفضية نظرا لكثرة تداولها ، ولتسهيل العملية الحسابية ، ومقارنة نوع وحجم العقارات التي تداولتها كل فئة بالنسبة للآخرى . ويدل الجدولان التاليان على هوية مبتاعي وبائعي العقارات ، ونوع هذه العقارات ، وذلك في دمشق وضواحيها وفي المناطق القريبة منها والتابعة لها قضائيا .

يضم العسكريون ، في الجدولين التاليين ، الانكشارية ، أصحاب المرتبات ، والسباهية ، أصحاب الاقطاع من زعامة وتيمار . وتذكر الوثائق الشرعية رتبهم العسكرية بجانب اسمائهم . أما الاعيان فهم أولئك الذين يحملون في الوثائق القاب فخر الامائل ، أو فخر الامائل والاقران ، أو مفخر الاكابر والاعيان أو قدوة الامائل ، دون أن تقترن هذه الالقاب بلقب عسكري، أو بلقب شيخ أو سيد (للاشراف) لان العسكريين والشيوخ والاشراف لقبوا احيانا ، في الوثائق ، بهذه الالقاب . أما لقب المعلم فيبدو انه يدل على معلم الحرفة ، وقد حمل هذا اللقب عدد من القرويين ، وربما كانوا معلمين في حرفهم في القرى . وجاء في قاموس الصناعات الشامية أن الدكاك الذي يصنع الدك، وهو الحائط المبني من التراب ، والفصل بين البساتين ، يلقب بالمعلم اذا تميز عن الصانع في عمله ، وان المعلمين « رابحون جدا نظرا لكثرة بساتين بلدة دمشق التي جدرانها من الدوك » لكثرة انهدامها بفعل عوامل الطبيعة ثم اعادة بنائها(هـ) . وجاء في الوثائق ذكر المعلم ديب بن ابراهيم شيخ طائفة البساتنة . وذكر الى جانبه عدد من المعلمين ، ويبدو انهم كانوا من البساتنة المجيدين لعملهم .

يلاحظ في جدول المشتريين ان أعلى نسبة في الشراء بينهم تعود لفئة المعلمين (٤٨٣٦٪) ، يليهم الاعيان (١٧٠.٨٪) . وتبلغ نسبة الشيوخ ثاني اقل نسبة بعد المسيحيين مما يدل على عدم توافر السيولة المالية لديهم . وتزيد مشاركة الاشراف على الشيوخ بأكثر من الضعف ، وعلى الحجاج بأكثر من ثلاثة اضعاف ونصف . ولم يكن الاشراف في دمشق ومنطقتها ، في تلك الفترة أو في الفترات اللاحقة من التاريخ العثماني ، يتمتعون بالقوة التي تمتع بها الاشراف في حلب ، وعلى وجه الخصوص في القرن الثامن عشر ، عندما انتسب اليهم الحلبيون بكثرة ليدافعوا من خلالها عن مصالحهم الاقتصادية ونفوذهم السياسي في وجه الانكشارية الذين مثلوا النفوذ العثماني المتسلط . لذا فاق دور الاشراف في السوق العقارية في حلب ، في تلك الفترة دورهم في هذه السوق في دمشق . ويلاحظ كذلك أن الاناس العاديين ، من غير ذوي الالقاب ، لم تزد مساهمتهم في السوق العقارية عن ٢٧٪ بالرغم من كونهم يمثلون النسبة الأكبر بين السكان ، مما يدل على ضيق ذات يدهم .

وثمة ملاحظة هامة في جدول المشتريين وهي ان اقل نسبة شراء في العقارات السكنية تعود الى العساكر مما يدل على كونهم أغرابا ، وعلى ضعف جذورهم المحلية ، وعلى سكن معظمهم في اقطاعاتهم ، وكذلك على عدم أهمية اقطاعات الزعامة والتيمار في منطقة دمشق بالمقارنة مع أهميتها في ريف حماة وحلب الأكثر غنى في الاراضي الزراعية، وبالتالي الأكثر مردودا للمتعاملين بها . وقد مكن ذلك أصحاب الاقطاعات فيها من شراء العقارات السكنية بأكثر مما فعل أمثالهم في منطقة دمشق .

عقود البيع
(٢٥ عقدا)
المشترين

الفئة الاجتماعية ونوع وسعر المقارات (بالقطعة الفضية) وعدد العقود

| الفئات الاجتماعية | | المقارات السكنية | | المقارات التجارية | | المقارات الزراعية | | الجموع العام | |
|-------------------|--------|------------------|-------|-------------------|--------|-------------------|-------|--------------|--------|
| النسبة | الثلث | النسبة | العدد | الثلث | النسبة | العدد | الثلث | الثلث | النسبة |
| المسكونون | ٥٢٠ | ٤٦٢٣٪ | ١ | ٣٦٠٠ | ٩٣٧٥ | ١ | ٥٦٤٠ | ٩٧٦٠ | ١٣٥٣ |
| الاعيان | ٣٥٠٠ | ٢٤٤٣ | ٢ | - | - | - | ٩٣٢٠ | ١٢٣٢٠ | ١٧٠٠٨ |
| الشيوخ | - | - | - | - | - | - | ١٦٠٠ | ١٦٠٠ | ٢٢٢ |
| الاشراف | ١٩٢٠ | ١٥٦٤ | ١ | - | - | - | ١٣٦٠ | ٣٢٨٠ | ٤٥٥ |
| الحجاج | ١٢٠٠ | ٩٧٧ | ١ | ٢٤٠ | ٦٢٥ | ١ | ٣٨٠٠ | ٥٢٤٠ | ٧٢٧ |
| العلمون | ١٥٠٠ | ٨١٤ | ١ | - | - | - | ٣٣٨٨٠ | ٣٤٨٨٠ | ٤٨٣٦ |
| بلا لقب (عاديون) | ١٢٠٠ | ١٣٥٣ | ١ | - | - | - | ٤٠٠ | ٢٥٠٠ | ٣٧٧ |
| النساء | ٢٢٤٠ | ١٨٢٤ | ٢ | - | - | - | - | ٢٢٤٠ | ٣١١ |
| المسيحيون | ٨٠٠ | ٦٥٢ | ١ | - | - | - | - | ٨٠٠ | ١١١ |
| الجموع | ١٢٢٨٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠ | ٣٨٤٠ | ١٠٠٠٠ | ٢ | ٥٦٤٠٠ | ٧٢١٢٠ | ١٠٠٠٠ |
| النسبة | ٪١٧٥.٣ | (٪٤٠) | ٪٥.٣٢ | (٪٨) | ٪٧٧.٦٥ | (٪٥٢) | | | |

البائعون

| المجموع العام | | المقارنات الزراعية | | المقارنات التجارية | | المقارنات السكنية | | المقارنات الاجتماعية | |
|---------------|--------|--------------------|--------|--------------------|-------|-------------------|-------|----------------------|----------|
| النسبة | الثلث | العدد | النسبة | الثلث | العدد | النسبة | العدد | النسبة | الثلث |
| ٤٤٣٧ | ٣٢٠٠٠ | ١ | ٥٧١٤ % | ٣٢٠٠٠ | - | - | - | - | المسكرون |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | الايمن |
| ١٣٩ | ١٠٠٠ | - | - | - | - | - | ١ | ٨١٤ | ١٠٠٠ |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | الاشراف |
| ١١٠٤ | ٧٩٦٠ | ٢ | ١٤٢١ | ٧٩٦٠ | - | - | - | - | الحجاج |
| ١٣٦٤ | ٩٨٤٠ | ٣ | ١٤٠٠ | ٧٨٤٠ | - | - | ١ | ١٦٢٩ | ٢٥٠٠ |
| ٨٣٧ | ٦٠٤٠ | ٥ | ٦٧٩ | ٣٨٠٠ | - | - | ٢ | ١٨٢٤ | ٢٨٤٠ |
| ٢١١٩ | ١٥٢٨٠ | ٢ | ٧٨٦ | ٤٤٠٠ | ٢ | ١٠٠٠٠ | ٦ | ٥٧٣٣ | ٧٠٤٠ |
| (٢٧٧) | (٢٥٠٠) | - | - | - | - | - | (٢) | (١٦٢٩) | (٢٥٠٠) |
| ١٠٠٠٠ | ٧٢١٢٠ | ١٣ | ١٠٠٠٠ | ٥٦٥٠٠ | ٢ | ١٠٠٠٠ | ١٠ | ١٠٠٠٠ | ١٢٢٨٠ |

(بينهن مسيحياتان)

(مسيحياتان)

ويتبين من الجدول كذلك أن الأراضي الزراعية فاقت بأعداد عقودها المتداولة وأثمانها عقود شراء العقارات السكنية والتجارية مجتمعة . وتدل النسبة العالية من شراء الأراضي الزراعية (٧٧ر٦٥٪) ، بالمقارنة مع العقارات الأخرى ، على كثرة الطلب عليها من العناصر القادرة على استثمارها في زمن خفضت فيه قيمة العملة وارتفعت الأسعار ، وفي طليعتها أسعار المنتجات الزراعية ، مما در الريح الوفير على المستغلين في الريف .

ويلاحظ أيضا أنه بالرغم من ضالة المبالغ الموظفة في القطاع السكني (١٧ر٠٣٪) فإن نسبة عدد العقود المتداولة في هذا القطاع بلغت ٤٠٪ من مجموع عدد العقود . وبلغ المعدل الوسطي لثمن العقد السكني ١٢٢٨ قطعة فضية في حين أن وسطي ثمن العقد الزراعي بلغ ٣٠٧ قطعة ، والعقد التجاري ١٩٢٠ قطعة ، وبذلك تفوق أهمية الأرض الزراعية ما عداها ، لذا وظفت الأموال فيها بنسبة فاقت بأكثر من أربع مرات ونصف ما وظف في العقارات السكنية .

وتختلف النسب بين الفئات الاجتماعية في جدول بائعي العقارات فيبرز العساكر بأعلى نسبة (٥٧ر١٤٪) من التعامل بالأراضي الزراعية . وتمثل هذه النسبة المرتفعة ما بيع من قبل أحدهم في عقد واحد وصفقة واحدة مما يدل على كبر حجم الملكيات الزراعية من ناحية ، وعلى سيطرة العساكر في سوق العقارات الزراعية ، من ناحية أخرى ، لا سيما وأن نسبة تعاملهم في السوق العقارية بعامة كانت الأولوية فيها للأراضي الزراعية التي بلغت نحو ٩٠٪ من نسبة تعاملهم بمجموعها ، ونحو ٣٤٪ من مجموع تعامل مختلف الفئات بالعقارات الزراعية شراء وبيعا .

وتبرز النساء كبائعات ينسبة أكبر (٢١ر١٩٪) من نسبتهن كمشتريات (٣ر١١٪) ويتعاملن على الأكثر بالعقارات السكنية ، وأقل من ذلك بالتجارية ثم الزراعية لعدم قدرتهن على استثمار الأراضي الزراعية فبعن منها ولم يشترين إطلاقا . ويفسر بيع النساء للعقارات بأنواعها ، وتأتي الأراضي الزراعية في ثاني أعلى نسبة منها ، بما يرثنه من حصص فيها فيعمدن إلى بيعها إذا لم يكن بإمكانهن استثمارها . وتأتي النساء في ثاني نسبة (١٨ر٢٤٪) بين الفئات الاجتماعية ، كمشتريات للعقارات السكنية ، وأول نسبة في بيعها (٥٧ر٣٣٪) . وكانت هذه العقارات المتمركزة في المدن المجال الأسهل والأكثر ضمانا للنساء لتوظيف أموالهن فيه إلى جانب اقتناء الحلي والعملات الذهبية .

وتتقارب ما باعتها فئتا الشيوخ والحجاج معا (٩ر٥٩٪) مع ما اشترتاه (٩ر٤٩٪) ، ولكنهما ، مع ذلك ، تبقيان في المراتب الدنيا في الحالين . ومما يلفت النظر أنه بالرغم من ضالة تعامل الناس العاديين من غير ذوي الألقاب في السوق العقارية بعامة فإن

ما باعوه يمثل نسبة أكبر (٨٣٧٪) مما اشتروه (٢٧٧٪) . وتؤكد النسبة المتدنية في الحالتين فقر هذه الفئة وعدم توافر المال لديها لتوظيفه في السوق العقارية .

وباستعراض عقود المستأجرين والمؤجرين تبرز مؤشرات أخرى تلقي الضوء على نشاط مختلف الفئات الاجتماعية في هذا المجال وتوظيفها المال فيه ، كما يبين الجدولان التاليان :

يلاحظ أولا انه بالرغم من تقارب عقود البيع (٢٥ عقدا) وعقود الايجار (٢٦) فان المبالغ الموظفة في كل منها تختلف اختلافا كبيرا ، اذ بلغت في الاولى ٧٢٠١٢٠ قطعة وفي الثانية ٢٥٩٣٨٠ قطعة ، أي بنسبة ٢٧٨٠٪ للاولى الى الثانية ، مما يدل على رواج عمليات الايجار ، وبالتالي على توظيف المال في هذا المجال .

وتتفوق فئة العسكريين بين المستأجرين على ما عداها من الفئات ، اذ بلغت نسبة الاموال التي وظفتها في الاستئجار ٦١٪ من المجموع العام . كما أن نشاطها في هذا الميدان اقتصر على استثمار الاراضي الزراعية بنسبة بلغت ٦٤٧٦٪ من مجموع الاموال الموظفة في استئجار هذا النوع من العقارات . وبلغ مجموع عقود استئجارها للاراضي الزراعية سبعة عقود أي بنسبة ٣٥٪ من مجموع عقود الاستئجار الزراعية . ومما يلفت النظر في جدول المؤجرين أن لا نشاط للعسكريين فيه ، ويفسر ذلك بأن أعمالهم الاساسية هي في الريف ، وبالتالي استعدادهم لاستغلال الاراضي بأنفسهم دون حاجة لتأجيرها .

ويتدنى ترتيب الاعيان من المرتبة الثانية كمشتريين الى المرتبة الرابعة كمستأجرين والمرتبة الثالثة كمؤجرين . وربما يفسر ذلك كون الاعيان بمعظمهم من سكان المدينة مما يحول بينهم وبين استئجار الاراضي بنسبة أعلى لان ذلك يقتضي أيضا فرض نفوذهم في الريف ومزاحمة الفئات العسكرية المسيطرة في هذا الميدان .

ويحتل الشيوخ المرتبة الثانية كمستأجرين (١٧٩٨٪) ولكنهم يتفوقون كثيرا كمؤجرين (٧٨٥٥٪) . وقد استأجروا الاراضي الزراعية فقط ، كما أجروا ٧٨٪ من مجموع هذه الاراضي . ويفسر تأجير الشيوخ الاراضي الزراعية بهذه النسبة العالية ، وكذلك تأجيرهم العقارات السكنية والتجارية بنسب أعلى (٨٥٧٨٪ و ١٠٠.٠٠٪ على التوالي) بكونهم متولين ونظارا على الاوقاف الخيرية وما يقتضيه ذلك من تأجير أراضى الوقف أو استئجار العقارات من مال الوقف لفائده .

ويلاحظ بخصوص اسهام المعلمين في عمليات الاستئجار والتأجير بنسب وسطية ، ومشاركتهم في عقود شراء العقارات وبيعها بنسب أعلى ، انهم ينوعون توظيف أموالهم في مختلف العقارات بنسب معتدلة تتناسب ، كما يبدو ، وامكاناتهم وقوتهم . ويفيب

عقود الإيجار

(٣٦ عقدا)

المستأجرون

الفئات الاجتماعية ونوع واجرة العقارات (بالقطعة) وعدد العقود

| | العقارات الزراعية | | | العقارات التجارية | | | العقارات السكنية | | | الفئات الاجتماعية | | |
|--------|-------------------|--------|---------|-------------------|--------|--------|------------------|--------|--------|-------------------|--------------------|-------------------|
| | المجموع العام | الاجرة | النسبة | الاجرة | النسبة | الاجرة | الاجرة | النسبة | الاجرة | المقارنات السكنية | المقارنات التجارية | الفئات الاجتماعية |
| النسبة | الاجرة | العدد | النسبة | الاجرة | النسبة | الاجرة | العدد | النسبة | الاجرة | العدد | النسبة | الاجرة |
| ١ | ١٥٨١٤٠ | ٧ | ٦٤,٧٦ % | ١٥٨٢٤٠ | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ٢ | ٣٨٦ | ٣ | ٣,٦٠ | ٨٨٠٠ | - | - | ٢ | ٩,٠٨ | ١٢٠٠ | - | - | ١٢٠٠ |
| ٣ | ١٧٩٨ | ٤ | ١٩,٠٩ | ٤٦٤٨٠ | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ٤ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ٥ | ٨٠٠ | ١ | ٠,٣٣ | ٨٠٠ | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ٦ | ٢٦٢٨٠ | ٢ | ١٠,٠٢ | ٢٤٤٨٠ | ١ | ١٠,٠٠٠ | - | - | ١٨٠٠ | - | - | - |
| ٧ | ١٦٧٤٠ | ٣ | ٢,٢٠ | ٥٤٤٠٠ | - | - | ١ | ٨٥,٧٨ | ١١٣٤٠ | - | - | - |
| ٨ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ٩ | ٦٨٠ | - | - | - | - | - | ٢ | ٥,١٤ | ٦٨٠ | - | - | - |

| | | | | | | | | | | | | |
|---------|---------|--------|--------------|--------|--------|---|-------------|------|--------|---|--------------|--------|
| المجموع | ١٠٠,٠٠٠ | ٢٥,٩٣٨ | ٢٠ | ١٠,٠٠٠ | ٢٤,٤٣٦ | ١ | ١٠,٠٠٠ | ١٨٠٠ | ١٣,٣٢٠ | ٥ | ١٠,٠٠٠ | ١٣,٣٢٠ |
| النسبة | | | (٧٦,٩٩٢ %) | | | | (٣,٥٨٥ %) | | | | (١٩,٢٣٣ %) | |

المؤجرون

| المجموع العام | | | المقارنات الزراعية | | | المقارنات التجارية | | | المقارنات السكنية | | | الفئات الاجتماعية | | |
|---------------|--------|-------|--------------------|--------|-------|--------------------|--------|-------|-------------------|-------|--------|-------------------|-------------------|-------------------|
| النسبة | الاجرة | العدد | النسبة | الاجرة | العدد | النسبة | الاجرة | العدد | النسبة | العدد | الاجرة | النسبة | المقارنات السكنية | الفئات الاجتماعية |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | المسكرون |
| ٦٤٢ | ١٦٦٤٠ | ٦ | ٦٦٦ | ١٦٦٨٠ | - | - | - | ١ | ٢٠٧٢ | ٣٦٠ | - | - | - | الاعيان |
| ٧٨٥٥ | ٢٠٣٧٤٠ | ٨ | - | ١٩٠٦٠٠ | ١ | ١٠٠٠٠ | ١٨٠٠ | ١ | ٨٥٧٨ | ١١٣٤٠ | - | - | - | الشيوخ |
| ١١٦ | ٣٠٠٠ | ١ | ١٢٣ | ٣٠٠٠ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | الاشراف |
| ١٣٤ | ٣٤٨٠ | ٢ | ١٢٣ | ٣٠٠٠ | - | - | - | ١ | ٦٦٣ | ٤٨٠ | - | - | - | الحجاج |
| ٤٦٣ | ١٢٠٠٠ | ١ | ٤٩١ | ١٢٠٠٠ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | المعلمون |
| ٤٨ | ١٢٤٠ | ١ | ٥١ | ١٢٤٠ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | بلا لقب (عاديون) |
| ٣٢ | ٨٤٠ | - | - | - | - | - | - | ١ | ٦٣٦ | ٨٤٠ | - | - | - | النساء |
| ٥٧ | ٢٠٠ | - | - | - | - | - | - | ١ | ١٥١ | ٢٠٠ | - | - | - | المسيحيون |
| ٧٠٣ | ١٨٢٤٠ | ١ | ٧٤٦ | ١٨٢٤٠ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | اليهود |
| ١٠٠٠٠ | ٣٥٩٣٨٠ | ٢٠ | ١٠٠٠٠ | ٢٤٤٣٦٠ | ١ | ١٠٠٠٠ | ١٨٠٠ | ٥ | ١٠٠٠٠ | ١٣٢٢٠ | - | - | - | المجموع |

الإشراف كمؤجرين ويمثلون نسبة متدنية كمستأجرين ، وذلك أشبه بوضعهم في مجال شراء العقارات وبيعها ، مما يؤكد ضالة نفوذهم المالي والسياسي في دمشق .

ويبرز السكان العاديون في مجال استئجار العقارات السكنية ، وبنسبة أقل في العقارات الزراعية . وتنخفض نسبتهم الى الحدود الدنيا (٤٨٪) كمؤجرين . وبمقارنة هذا مع النسب المتدنية أيضا لنشاطهم في سوق شراء وبيع العقارات تتبين لنا ضالة امكاناتهم المالية وهم الذين يمثلون القاعدة العريضة من الشعب .

وتغيب النساء كمستأجرات ويمارسن بعض النشاط كمؤجرات للعقارات السكنية ، ويستوي معهم المسيحيون في هذه المجالات . أما بروز اليهود لأول مرة وفي عقد واحد فقط كمؤجرين للأراضي الزراعية ٧٤٦٪ فيفسر ذلك بأن المعلم سليمان بن عبد العزيز بن عبد الغفار اليهودي القراء المؤجر في هذا العقد كان ناظرا على وقف صعاليك (فقراء) اليهود ، وكان يؤجر أرض الوقف الزراعية لصالح الوقف .

ويلفت الانتباه في جدول استئجار العقارات ، كما في بيعها ، ان العسكريين لعبوا دورا هاما في هذين المجالين مما يؤيد المرويات التاريخية عن تعاظم دور العسكر في تلك الفترة ، والذي بلغ حد التسلط ثم الثورة في بلاد الشام وفي غيرها من الاقطار العربية .

ومما يجدر ذكره بالنسبة لعقود الايجار زيادة قيمة الايجار في عام ١٥٨٤/٩٩٢ ، حتى بالنسبة للعقود القائمة ، وذلك للتعويض عن تخفيض قيمة العملة في تلك السنة ، وراوحت الزيادة في الاراضي الزراعية بين ثلاثة وثمانية بالمائة حسب نوعية الارض ، وطبيعة الحاصلات ، وطول مدة عقد الايجار ، وهوية المتعاقدين (٥٦) . وكمثال على ذلك استئجار عشرة أفدنة من أصل اثني عشر فدانا وهو مجموع أراضي قرية بيت سوا التابعة لناحية المريج الشمالي ، لمدة ثلاث سنوات بدءا من عام ١٥٨٣/٩٩١ بمبلغ أربعمائة سلطاني عن كل سنة بزيادة خمسة وعشرين سلطانيا في السنة عن الاجرة السابقة . والحال من اجرة السنة الاولى مائة وخمسون سلطانيا ، وبقيتها تدفع في غرة شعبان ٩٩٢ ، واجرة كل سنة تالية في قسطين ، في محرم وشعبان (٥٧) . وفي مثال آخر ، من الفترة نفسها ، كانت الزيادة ثلاثين سلطانيا على الاجرة السنوية البالغة أربعمائة وعشرة سلطانيات (٥٨) .

وفي عقود الايجار ، كما في عقود البيع ، بالنسبة للأراضي الزراعية تمّ التمييز بين الفراس والارض ، وامكن استئجار أو بيع الفراس بدون الارض وبالعكس . وأشار الى الفراس بأنه جديد أو قديم . ويمكن أن يقوم الاثنان معا في بستان واحد (٥٩) . وأشار عادة في العقد الى نوع الفراس وثمره بالتفصيل واستخدمت عبارة « وغيره » في حال عدم النص على كل نوع . وذكر أيضا مصدر مياه الري ومدة استخدامها سواء في الارض

المبيعة أو المؤجرة . وكان الاتجاه الغالب أن يدفع ثمن العقار المبيع يكامله عند التسليم . أما في عقود الإيجار فيدفع قسم من الاجرة مقدما ، وتقسط اجرة كل سنة على قسطين وهو الغالب ، أو على ثلاثة في النادر . ويبدو انه بسبب تقلبات أسعار النقد لم تتجاوز مدة أي عقد من عقود الإيجار أربع سنوات ، وأقل مدة كانت لسنة . واختلف الامر في القرون التالية إذ طالت مدة إيجار الأراضي الوقفية بخاصة وكان ذلك وسيلة للاستيلاء عليها .

وفي الحالة التي استؤجر فيها بياض الأرض للزراعة الشتوية والصيفية تضمن العقد نصا خاصا بالأشجار القائمة (المشار إليها بالقرار) على تلك الأرض عرف بالمساقاة . وتعني المساقاة خدمة الشجر ، بما في ذلك سقيه وتقليمه . وتشير بعض الوثائق ، في فترة دراستنا ، الى أن المستأجر يلتزم مقابل مساقاة الشجر القائم على الأرض أن يقدم الى المؤجر سهما من ألف سهم من محصول الشجر . وكانت النسبة ، في إحدى وثائق حماة ، عشر العشر ، أي واحد بالمائة من المحصول (١٠) . وفي بعض الأحيان شملت المساقاة نصف شجر البستان ، واستثنى أحيانا من المساقاة عدد معين من الشجر أو نوع معين من الشجر المثمر . وفي عقد استئجار بتاريخ ١٩ ذي القعدة ٩٩١ / (٤ كانون الاول ١٥٨٣) لبساتين وأراضي في قرية المليحة الجارية في وقف الجامع الأموي جاء فيه «وساقا المؤجر المشار اليه المستأجرون المشار اليهم على الحصة وقدرها النصف من كامل الفراس القائمة أصوله بأرض البستان .. مدة عقد التواجر ... على أن يعملوا على ذلك حق العمل بأجرايهم أو بمن يقوم مقامهم في ذلك ومهما فتح الله تعالى ورزق في المدة من ثمرة وفائدة يكن للجهة المؤجر عليها سهم واحد من ألف سهم والباقي للمستأجرين .. نظير عملهم ومساقاتهم على ذلك مساقاة شرعية» (١١) وأمكن للمستأجر أن يزرع الشجر في الأرض التي استأجرها شريطة الحصول على الموافقة المسبقة بذلك من المؤجر . وبعد انتهاء عقد الإيجار يصبح هذا الشجر ملكا للمستأجر ولصاحب الأرض معا وفق نسب يتم الاتفاق عليها في عقد الإيجار (١٢) .

ونصت بعض عقود الإيجار على أن يدفع المستأجر العشر والخراج والضرائب الأخرى المشار إليها بالمغارم والكلف ضمن مدة العقد ، في حين تدفع له الجهة المؤجرة البنفقات الضرورية لصيانة العقار كتعزيل مجرى الماء (١٣) . وفي مثال آخر سمح متولي جامع التبريزي بدمشق لمستأجري أراضي وقف هذا الجامع أن يصرفوا مبلغ خمسين سلطانيا من اجرة كل سنة ، البالغة أربعمائة وعشرة سلطانيات «برسم العشر والخراج وقوة الفلاحين وكلفة عن ذمم الى القرى اذنا شرعيا وما زاد على ذلك من قوة وغيرها فهو على الموكل والقابل المذكورين ، وهما المستأجران» (١٤) . ويبدو أن هذا كان تدبرا خاصا على حساب مال الوقف .

وبهذا نكون قد استعرضنا نماذج من ملكية الأرض وطرق التصرف بها ، وكيفية استغلالها ، والعلاقات الزراعية القائمة بين مستغلي الأرض والفلاحين ، واطلعنا كذلك على نماذج من دور الفئات الاجتماعية الفاعلة في السوق العقارية ، سواء في عمليات البيع والشراء ، أم الاستئجار والتأجير ، وذلك ضمن إطار زمني محدد ، هو الربع الأخير من القرن السادس عشر . واتضح لنا بذلك خصوصيات هذه الفترة التي تأثرت بالتطورات التي طرأت على الدولة العثمانية ككل من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية .

وتتضح أبعاد مثل هذه الدراسات حين القيام بعدد منها ، ضمن فترات زمنية محددة ، بهدف رصد المتغيرات التي طرأت على ملكية الأرض والتصرف بها وأساليب الانتاج فيها ، وارتباط ذلك بالقوى الاجتماعية المستفيدة منها . ويتيح لنا ذلك التعرف على الاسس الاقتصادية لهذه القوى المسيطرة في فترة أو أخرى ، وبالتالي تفسير سلوكها السياسي المرتبط أساسا بمصالحها . وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير الاتجاهات الثقافية ، التقليدية منها والمتطورة ، التي تبناها فئة اجتماعية أو أخرى ، في فترة زمنية محددة .

الحواشي

- (١) . تشتق كلمة « أفجة » من آق « التركية وتعني أبيض » ، ومن « جه » الفارسية وتعني صغير ، وبذلك يصبح معناها (القطعة) البيضاء الصغيرة . واستخدم الاوربيون لهذه العملة اسم « اسبر » وهو يعني باليونانية الأبيض . وبدأ استخدام اسم أفجة منذ عهد السلاجقة . وقد أشير الى الأفجة بأنها « أفجة عثمانية » ، ومن هنا استخدام كلمة « عثماني » أحيانا كبديل لها .
- (٢) . انظر بحثنا : ثورات المساكين في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر والعقد الأول من القرن السابع عشر ومغزاها ، منشور في كتابنا : بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث ، دمشق ١٩٨٥ ، ص ٩٧ - ١٢٩ .
- (٣) . انظر حول هذه العوامل كتابنا : العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦ ، دمشق ١٩٧٤ ، ص ١٢٠ - ١٢٤ .
- (٤) . انظر تفاصيل اضافية عن هذه الثورات في : العرب والعثمانيون ، ص ١٢٤ - ١٦٢ .
- (٥) . انظر مخطوط : نزهة خاطر وبهجة الناظر ، المكتبة الظاهرية بدمشق ، رقم ٧٨١٤ ، الاوراق ٣٣٥ أ - ٣٤٢ ب ، ٣٨٨ ب .
- (٦) . محمد الامين المحبي ، خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٢٨٤م (أعيد تصويره عدة مرات) ، ج ٤ ، ص ٤٤٩ ، وانظر أيضا ، ج ٢ ، ص ٨٥ ، ١٢٩ ، وانظر أيضا : العرب والعثمانيون ، ص ١٤٢ - ١٤٣ والمصادر المذكورة فيه .

- (٧) العرب والعثمانيون ، ص ١٤١ - ١٤٢ .
- (٨) انظر مناقشتنا لذلك في : العرب والعثمانيون ، ص ١٤٥ - ١٤٨ ، ٣١٨ - ٣٢٠ ، وانظر كتابنا بالانكليزية :
- The Province of Damascus, 1723 - 1783, Beirut , Khayats, 2 nd ed. paperback , 1970 , pp. 30 - 36 .**
- (٩) انظر حول انتشار ذلك في الولايات العربية والاسباب الداعية له : العرب والعثمانيون ، ص ١٠٧ - ١٠٩ .
- (١٠) نشرت تفاصيل الاوقاف لعدد من الابنية ذات النفع العام ، كما تمت بعض الدراسات العلمية حولها ، انظر الدراسة الهامة التالية حول اوقاف سنان باشا ومراد باشا في منطقة دمشق :
- Jean-Paul Pascual, Damas à la fin du XVI^e siècle d' après trois actes de waqf ottomans, tome 1 , Damas, Institut Français de Damas, 1983.**
- (١١) انظر حول نشاط حلب الاقتصادي وغيرها من المدن العربية في القرن السادس عشر :
- André Raymond, «The Ottoman conquest and the development of the great Arab towns » , International Journal of Turkish Studies , vol. 1, no. 1 (1980) , pp. 94-95 .**
- (١٢) انظر مثلا :
- Halil Inalcik, « Arab-Turkish relations in historical perspective » (1260 - 1914) , Studies on Turkish - Arab Relations , Annual , I, Istanbul, pp. 148 - 157 .**
- (١٣) انظر : سجل محكمة حماة الشرعية (باختصار سجل حماة) ، رقم ٢٥ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٥ ، قضية بتاريخ ١٢ ذي القعدة ٩٩٣/ (٥ تشرين الثاني ١٥٨٥) .
- (١٤) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٣٧٩ ، ٢١ ذي الحجة ٩٩٢/ (٢٤ كانون الاول ١٥٨٤) .
- (١٥) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٤٥٠ ، اواسط ذي القعدة ٩٩٣/ (اوائل تشرين الثاني ١٥٨٥) .
- (١٦) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٣٠٠ ، اواسط جمادى الثانية ٩٩٣/ (اواسط حزيران ١٥٨٥) .
انظر أيضا : سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٦١٣ ، اواسط ربيع الثاني ٩٩٢/ (اوائل ايار ١٥٨٤) .
- (١٧) جاء في قانون نامه آل عثمان أن الامين الذي أوكلت اليه الخواص السلطانية وجمع مال الميري منها كان مخولا اما ان يتقاضى مرتبا لقاء عمله فيها أو أن يلتزم مال الميري مسبقا وفق مبلغ معين، ويدعى هذا عندئذ بالالتزام . أما الحالة الاولى التي يجمع فيها الواردات لحساب الخزينة السلطانية فتدعى مقاطعة . انظر حول هذا :
- Gibb and Bowen , part 2, p. 21 n. 1 .**
- ويبدو أن المقاطعة أصبحت مرادفة للالتزام فيما بعد ، انظر :
- Bernard Lewis , «Ottoman land tenure and taxation in Syria», Studia Islamica , 50 (1979) , 109-124 , see p. 123 .**
- (١٨) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٦١٩ ، اواخر شعبان ٩٩٣/ (اوائل ايلول ١٥٨٥) .

(١٩) السلطاني نقد ذهبي استخدم آنذاك في دمشق وحماة ، وكان يعادل الدينار الذهبي المستخدم في حلب . ويعادل السلطاني ثمانى شاهيات من الفضة . انظر حول هذا بحثنا الذي القيناه باللغة الانكليزية في الندوة الدولية للتاريخ ما قبل العثماني والعثماني المنعقدة في كيمبردج في صيف ١٩٨٤ بعنوان :

« Aspects of land tenure in Syria in the early 1580s » . **Les Provinces arabes à l' époque ottomane**, Actes du VI^e Congrès du CIEPO tenu à Cambridge , Centre d' Etudes et Recherches Ottomanes et Morisco - Andalouses , Zaghouan (Tunisie) 1987 , pp. 135-136, see p. 159 n. 27,

(٢٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٤٥ ، ١٩ صفر ٩٩١ / (١٤ آذار ١٥٨٣) .

(٢١) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٥٦١ ، أواخر ذي الحجة ٩٩٣ / (حوالي ٢٢ كانون الاول ١٥٨٥) .

(٢٢) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٤٥ ، ١٩ صفر ٩٩١ / (١٤ آذار ١٥٨٣) .

(٢٣) انظر حول هذه المعاني :

Encyclopaedia of Islam, 2 nd edition , Mamluks , by P. M. Holt .

(٢٤) انظر حول منصب الاستاذ ، في بلاد الشام ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الباحثين التاليين لنا بالانكليزية :

« Economic relations between Damascus and the dependent countryside, 1743-71 » , **The Islamic Middle East, 700 - 1900**, ed. A. L. Udovitch, Princeton, Darwin Press, 1981, pp. 653-683, see p. 663; « Land tenure problems and their social impact in Syria around the middle of the nineteenth century», **Land Tenure and Social Transformation in the Middle East**, ed. Tarif khalidi , Beirut, American University of Beirut, 1984, pp. 371-396, see p.373.

(٢٥) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٤٦٤ ، ١٢ صفر ٩٩٢ / (٢٤ شباط ١٥٨٤) ، ص ٤٦٥ ، أواسط

صفر ٩٩٢ / (أواخر شباط ١٥٨٤) ، رقم ٢٥ ، ص ٦ ، ٢٩ جمادى الثانية ٩٩٣ / (٢٨ حزيران ١٥٨٥) ، ص ٥٥٤ ، آخر محرم ٩٩٤ / (٢١ كانون الثاني ١٥٨٥) .

(٢٦) قارن مع بحثنا :

«Economic relations», pp. 662-663; «Land tenure problems», p. 373.

(٢٧) انظر مثلا : سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٣٣٨ ، ٥ شوال ٩٩٣ / (٣ أيلول ١٥٨٥) .

(٢٨) سجل حماة ، رقم ٢٢ ، ص ١٩٤ ، ١٢ محرم ٩٩١ / (٥ شباط ١٥٨٣) ، ص ٥١٢ ، ٢٦ صفر ٩٩٢ / (٩ آذار ١٥٨٤) .

(٢٩) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٥٠٥ ، ٢٣ صفر ٩٩٢ / (٦ آذار ١٥٨٤) . المكاك جمع عامي (الصحيح مكاكيك) للموك وهو وحدة كيل قدر في حماة آنذاك بـ ١٦ شنبلا تساوي ٣٧٤ كغ . وعلى هذا فالشنبل يساوي ١٦/١ من الموك ، أي ٣٨٨ كغ. أما القنطار فيعادل مائة رطل ، والحموي منه وزن ٢٣٤ كغ.

والقبرصي نقد ذهبي يعادل السلطاني من حيث قيمته ، ويساوي ثمانين درهما عثمانيا . انظر حول هذه المعادلات في حماة آنذاك رسالة الماجستير التي تقدم بها عبد الودود محمد يوسف برغوث الى جامعة عين شمس بعنوان : لواء حماة في القرن السادس عشر ، نظام الحكم وبنية المجتمع (من سجلات المحكمة الشرعية بحماة) ، طبعت على الآلة الكاتبة ، دمشق ١٩٧٠ . انظر ص ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ .

- (٣٠) سجل حماة ، رقم ٢٢٥ ص ٣٥١ ، ١ شعبان ١٩٩٤ / (١٨ تموز ١٥٨٦) .
- (٣١) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٥١٢ ، ٢٦ صفر ١٩٩٢ / (٩ آذار ١٥٨٤) .
- (٣٢) السمة : رد المحتار على الدر المختار (المعروفة اختصارا بحاشية ابن عابدين) ، خمسة أجزاء ، القاهرة ، بولاق ١٢٧٢ هـ (طبعة مصورة عنها اصدار دار احياء التراث العربي ، بيروت ١٤٠٧ / ١٩٨٧) ، انظر ج ٣ ، ص ٢٦٤ .
- (٣٣) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ١٩٩ ، ٢٠ محرم ١٩٩١ / (١٣ شباط ١٥٨٣) .
- (٣٤) القطعة نقد فضي يعادل درهمن عثمانيين . ويساوي الدينار أو السلطاني الذهب ٤٨ قطعة أو ٤٠ قطعة شامية ، انظر بحثنا : «Aspects of land tenure», p. 159n. 27.
- (٣٥) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٥٣٥ ، أوائل صفر ١٩٩٤ / (أواخر كانون الثاني ١٥٨٦) .
- (٣٦) سجل حلب ، رقم ٦ ، ص ٧٤ ، ٣ ذي الحجة ١٩٩٧ / (٤ تشرين الثاني ١٥٨٧) ، وانظر أيضا بحثنا : «Aspects of land tenure», pp. 160-162.
- (٣٧) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٥٠٤ ، ٢٢ صفر ١٩٩٢ / (٥ آذار ١٥٨٤) .
- (٣٨) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٦٤ ، ٦٥ ، ٢ ذي القعدة ١٩٩١ / (١٧ كانون الاول ١٥٨٣) ، ثلاث قضايا متتالية في التاريخ نفسه .
- (٣٩) انظر بحثنا : «Land tenure problems», pp. 381-383.
- (٤٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ، أواسط ربيع الاول ١٩٩١ / (أوائل نيسان ١٥٨٣) .
- (٤١) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٣٣ ، ١٣ صفر ١٩٩١ / (٦ آذار ١٥٣٦) .
- (٤٢) سجل حماة رقم ٢٥ ، ص ٤٠١ ، ١٦ محرم ١٩٩٢ / (١٨ كانون الثاني ١٥٨٥) .
- (٤٣) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٤٧١ ، أواسط ذي الحجة ١٩٩٣ / (أوائل كانون الاول ١٥٨٥) .
- (٤٤) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٤٦٥ ، وأواسط صفر ١٩٩٢ / (أواخر شباط ١٥٨٤) .
- (٤٥) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٤٣٨ ، ٣ ذي القعدة ١٩٩٣ / (٢٧ تشرين الاول ١٥٨٥) .
- (٤٦) سجل حلب ، رقم ٦ ، ص ١٠٧ ، ٢ محرم ١٩٩٤ / (٢٤ كانون الاول ١٥٨٥) .
- (٤٧) انظر بحثنا : «مظاهر اقتصادية من لواء حماة» ، ٩٤٢ - ٩٤٣ (١٥٣٥ - ١٥٣٦) ، نشر الكتاب التكريمي لاساتذنا الدكتور عبد الكريم غرايبة ، ١٩٨٩ .
- (٤٧) انظر بحثنا : «مظاهر اقتصادية من لواء حماة» ، ٩٤٢ - ٩٤٣ (١٥٣٥ - ١٥٣٦) ، نشر في الكتاب التكريمي لاساتذنا الدكتور عبد الكريم غرايبة ، ١٩٨٩ وأعيد نشره مع اضافة مظاهر اجتماعية في مجلة دراسات تاريخية ، ١ - ٢ / ١٩٨٩ ، ص ١٧ - ٦٦ .

د. عبد الكريم رافق

(٤٨) انظر بحثنا بالانكليزية الذي ألقيناه في الندوة الدولية حول مصادر التاريخ العثماني وكتاباته المنقذة في صوفيا ، بين ٢٦ أيلول و ٦ تشرين الاول ١٩٨٨ ، بعنوان :

«Ottoman Law and Shari' a in the court-records and the Fatawa books in Syria : some case studies » .

- (٤٩) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٥٤-٥ ، أواخر جمادى الثانية ٩٩٣ / (أواخر حزيران ١٥٨٥) .
- (٥٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ ، ١ صفر ٩٩١ / (٩ آذار ١٥٨٣) .
- (٥١) سجل حلب ، رقم ٥ ، ص ٢٩٨ ، ٥ جمادى الثانية ٩٩٠ / (٢٧ حزيران ١٥٨٢) .
- (٥٢) سجل حماة ، رقم ٢٥ ، ص ٥٥٤ ، أواخر المحرم ٩٩٤ / (أواسط كانون الثاني ١٥٨٦) .
- (٥٣) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٤٧١ ، أوائل عام ٩٩٢ / (أوائل عام ١٥٨٥) .
- (٥٤) المحبي ، خلاصة الاثر ، ج ٤ ص ٤٨٠/٤٧٨ ، الغزي ، لطف السمر ، ج ٢ ، ص ٦٩٨-٧٠٦ ، البوريني ، تراجم الاعيان ، مخطوط فيينا ، الاوراق ١٥٤ ب - ١٥٥ أ .
- (٥٥) قاموس الصناعات الشامية ، ج ١ ، تأليف محمد سعيد القاسمي ، ج ٢ ، تأليف جمال الدين القاسمي و خليل العظم ، تحقيق ظافر القاسمي ، باريس - لاهاي ، ١٩٦٠ ، انظر ، ص ١٤٤-١٤٥ .
- (٥٦) انظر كأمثلة : سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٧٩-٨٨-٩١-٩٣ .
- (٥٧) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٧٩ ، ١٨ ذي القعدة ٩٩١ / (٣ كانون الاول ١٥٨٣) .
- (٥٨) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٩٣ ، ٨ محرم ٩٩٣ / (١٠ كانون الثاني ١٥٨٥) .
- (٥٩) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٤٤ ، ١٦ شوال ٩٩١ / (٢ تشرين الثاني ١٥٨٣) .
- (٦٠) سجل حماة ، رقم ٢٤ ، ص ٢١٢ ، ٢٨ محرم ٩٩١ / (٢١ شباط ١٥٨٣) ، رقم ٢٥ ص ٤٢٧ ، ٢٠ شوال ٩٩٣ / (١٥ تشرين الاول ١٥٨٥) .
- (٦١) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٨٠-٨٢ ، ١٩ ذي القعدة ٩٩١ / (٤ كانون الاول ١٥٨٣) .
- (٦٢) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٨٥-٨٦ ، ١٥ ذي الحجة ٩٩١ / (١٥ كانون الاول ١٥٨٣) .
- (٦٣) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٧٩ ، ١٨ ذي القعدة ، ٩٩١ / (٣ كانون الاول ١٥٨٣) .
- (٦٤) سجل دمشق ، رقم ١ ، ص ٩٣ ، ٨ محرم ٩٩٢ / (٢٩ كانون الثاني ١٥٨٤) .